بين الصلاتين ومسجد مول

حمد الحمد

الكتاب : بين الصلاتين ومسجد مول (عصف فكري)

المؤلف : حمد الحمد

الطبعة الأولى : القاهرة ٢٠١٤

رقم الإيداع : ١٠٨١٤/ ٢٠١٣

الترقيم الدولي : I.S.B.N: 978 - 977 - 493 - 154- 3

الناشر

شمس للنشر والإعلام

٨٠٥٣ ش ٤٤ الهضبة الوسطى- المقطم- القاهرة

ت/فاكس: ٠٢٢٧٢٧٠٠٠٤(٢+) / ٠١٢٨٨٨٩٠٠٦٥(٢+)

www.shams-group.net

تصميم الغلاف : إسلام الشماع



حمد الحمد

بين الصلاتين ومسجد مول

إعادة فهم وقراءة لفكرنا الديني والمجتمعي

عصف فكري

الفهـرس

مقدمة

تتردد في مجالس الكويت حكاية قديمة، قد تفسِّر لماذا أقدمتُ على كتابة مادة هذا الكتاب، حيث يُروى أنه في بداية السبعينيات من القرن الماضي، ومع بداية ما يطلق علية الصحوة الدينية؛ دخل ثلاثة من الشبان (ديوانية) أو مجلس ما في الكويت كان معظم رواده من كبار السن، وقام أحد الشباب بالحديث وتقديم مواعظ دينية عن الإسلام وفضائله، وقبل أن يكمل ذلك الشاب الحديث؛ التفت نحوه رجلٌ كبيرٌ بالسن قائلاً : (يا بني هل هناك إسلامٌ أو دينٌ جديدٌ تحدِّثنا عنه؟)، فأجاب ذلك الشاب بالنفي، هنا ردَّ الرجل قائلا : (يا بني نحن نعرف ديننا قبل أن تُولد).... حكاية سمعتها وما زالت بالذاكرة.

وفي يوليو من عام ١٩٩٠م، كنت أقضي إجازتي الصيفية مع العائلة في إحدى ضواحي لوس أنجلوس بأمريكا، وتعرفت هناك على شاب يمني يقيم هناك لفترة، ذلك الشاب حكى لي وهو يشير بيده إلى مسجد صغير مررنا بقربه حيث قال؛ والحديث على لسان الشاب : (كان يصلي معنا في ذلك المسجد شاب أمريكي، وكان ملتزمًا بالصلاة وبآداب المسلمين، فقد دخل قبل فترة في الدين الإسلامي، وبعد فترة أخبرنا ذلك الشاب الأمريكي أنه سيسافر إلى بلد عربي إسلامي، وسافر فعلاً.. وبعد العودة شعرنا

أنه أُصيب بصدمة عندما أخبرنا أنه عندما زار تلك البلاد لم يجد الإسلام هناك أو ما عرفه من القرآن أو ما يدور بالمسجد من خطب وأحاديث.. ومع مرور شهر بعد شهر قلَّ تردد ذلك الشاب على ذلك المسجد حتى انقطع واختفى ولم نعد نراه).

وفي عام ١٩٩٦م، كنت في رحلة للولايات المتحدة الأمريكية لزيارة ابني الذي يدرس هناك في جامعة بمدينة دنفر، وفي أحد الطرق التقينا بشاب أمريكي قال لي ابني أنه مسلم، ولاحظت أن ذلك الشاب ملتحٍ ويرتدي ثوبًا عربيًا (دشداشة) قصيرة جدًا تصل حتى فوق الكعب وعلى رأسه طاقية، كان يرتدي تلك الملابس الخفيفة وكانت درجة الحرارة تقترب من الصفر، وكنت أسأل نفسي : (هل الإسلام لدى ذلك الشاب هو بهذا الشكل المظهري فقط؟.. ومن أوحى له بذلك؟).

لهذا قد يكون هذا الكتاب إعادة فهم وفق ما أراه من نمط الإسلام الحقيقي وما أُلصق به في زمننا هذا، حتى أصبح غريبًا على أهله، ومعظم المقالات نشرتها في مدونتي على النت خلال عام ٢٠١٢م، وبعد مراجعة وإعادة ترتيب قرَّرت أن ترى النور في كتاب بدلاً من أن تبقى حبيسة المدونة أو اللاب توب.

حمد الحمد

Alhamad225@hotmail.com

(١)

الدين القويم

عندما كنا في مرحلة الطفولة، كان أهلنا يشدِّدون علينا بأمور عديدة أهمها الصلاة والصيام والالتزام بالأخلاق والاهتمام بالدراسة.. ونعترف بأننا في تلك المرحلة من العمر؛ لم نعِ أهمية تلك النصائح، لهذا نغيب عن بعض فروض الصلاة عندما يجرنا الشارع للعب الكرة، أو الجلوس أمام البقالة للحديث عن مباراة القادسية والعربي، أو هو التكاسل عندما يغرينا اللهو مع أقراننا، أو نسرح والمدرس يشرح الدرس.

أو قد نشرع بالتمضمض في وقت الصوم عندما نعود من لعب الكرة بالحي في رمضان؛ رغم أن الماء قد تسرب إلى داخل جوفنا بتعمد أو بغير تعمد، ولم نلتزم إلا عندما كان لدينا الوعي بإتباع التعليمات مثل الكبار، وأذكر عندما ندخل المدرسة وفي الطابور الصباحي يطلب الآخر من رفيقه أن يمد لسانه ليتأكد أنه صائم.

لهذا أهم المقولات التي ما زالت ترسخ في ذهننا هي أن ديننا دين قويم، أو ما يطلق عليه "الدين القويم"، ولم ألتفت شخصيًا

لهذا المصطلح إلا عندما كبرت، وتأكد لي أن الدين الإسلامي نظام أخلاقي وليس دين شكليات؛ كما يصرُّ البعض عليه ليل نهار بالقنوات الفضائية التلفزيونية، ووسائل الإعلام، أو حتى بالمجالس والدروس الدينية.

فأساس الدين ليس كما يعلن لنا هذه الأيام بالتركيز على المظاهر الشكلية أو الثانوية، فحتى تكون مسلمًا حقيقيًا يجب أن يكون مظهرك مختلفًا عن باقي البشر الذين خلقهم الله، مثلاً أن تكون ملتحيًا، أو أن تلبس المرأة زيًّا محددًا، أو أو... وهذا - في اعتقادي - قد لا يتوافق مع مصطلح الدين القويم... لهذا تأكد لي أن هناك أساسيات هامة هي بعيدًا عن ما يذهب إليه البعض من شكليات تميِّز مسلمًا عن مسلم، ومسلمًا عن أصحاب الديانات الأخرى.

وهنا علينا ذكر قول للمفكر الفرنسي المسلم روجيه جارودي الذي توفى مؤخرًا، حيث قال: (لا يهمني من الذي يقف أمامي هل هو مسلم أم مسيحي ام يهودي، المهم ما هي أفعاله).

لهذا قد نجمل الشواهد وفق منظور اجتماعي بحت وليس شرعيًا، ومن هذه الشواهد ما نراه من فرض الصلاة، حيث أمرنا ديننا بالصلاة والأمر في أحيانٍ كثيرة، كما هو متعارف هو أن تأمر الشخص ولكن قد لا تجبره على ذلك، وإنما هو تبيان أن

الصلاة مهمة للإنسان وليس بمنظورها الشكلي أو الحركي المتعارف عليه..

ولكن ما وراء الدعوة لها من أمور تساهم في استقرار الأسرة وبالتالي المجتمع، فالصلاة تنهى عن (الفحشاء والمنكر) بمعنى تبعدك عن موبقات حتمًا تضرك وتضر مجتمعك، منها الاعتداء على الآخر أو ارتكاب جرائم أخلاقية، وفي الكويت مثل شعبي متداول هو : (اللي بقلبه الصلاة ما يخليها) بمعنى أن الصلاة بقلب الإنسان المسلم، ولا يحتاج أن تلزمه بالقيام بفروضها، حيث بإمكانك أن تأمر ابنك بالدراسة في لحظة محددة، ولكن قد لا تستطيع أن تجبره على ذلك.

وهنا نذكر في مجتمعنا وفي مجتمعات مسلمة أخرى عندما يريد ابنك السفر للخارج، ويكون بعيدًا عن عينيك، فأول نصيحة للابن المراهق الذي سيكون بعيدًا عن أعين الأسرة هو أن يقدِّم له والده نصيحة وهي : (يا بني أبعد عن الخرابيط)، والكلمة الأخيرة مبهمة تعني الممارسات الضارة أخلاقيًا، ولا يستطيع الأب أن يشرح للابن ما يعني، ولكن الشاب يفهمها وهي الابتعاد عن معاشرة النساء (الزنا) وشرب الخمر أو حتى السجائر التي قد تجر لأمور أخرى.

وتلك الدعوة تأتي من الدين، وكذلك العادات العربية الأصيلة، فالعلاقات الجنسية المحرمة تعني الزنا وقد حرَّمها الإسلام صراحةً، وكذلك شرب الخمر، وغيرها من الموبقات.

وهنا عندما نتحدث عن الممارسات الجنسية المحرمة، فإننا نتحدث عن جوانب هامة تمس الأسرة، ومجموع الأُسر هي المكون الأساسي للمجتمع، وإذا هم يقدمون نصيحة ذهبية لأولادهم عن الجنس المحرم والخمر؛ فإنهم بلا شك يعلمون أن هذا الابن عندما يذهب إلى مجتمعات منفتحة يتوفر بها غير ما هو متوفر ببلادهم، فإن البعض حتمًا سيخرج عن النصيحة نتيجة نزغ الشباب ولإثبات الرجولة -كما يعتقد-، لكن الأمر-سابقًا- لا يتعدى عند ممارسة الجنس المحرم إلا إمراض معروفة ممكن معالجتها مثل الزهري وغيره، ولهذا نجد أن تلك الممارسات شائعة في الغرب لكونها أمرًا طبيعيًا ونتائجها غير مميتة، ولكن في بداية الثمانينيات من القرن الماضي اكتشف العلماء في فرنسا أن هذا الاعتقاد غير صحيح، فالممارسات الجنسية المحرمة والشاذة؛ مميتة، حيث أُكتشف مرض أُطلق عليه (الإيدز).. هنا صحا العالم على واقع جديد، وحدث الهلع في كل المجتمعات وخاصة الأوروبية، وراحت مراكز الأبحاث تبحث عن سبل لإيجاد حل لهذا المرض القاتل، واكتشف الغرب أن مرض الإيدز غير منتشر في العالم الإسلامي لكون الدين قد حرَّم الممارسات

الجنسية غير المشروعة والمرتبطة بالزواج من البداية، بينما ينتشر الإيدز في إفريقيا على نطاق واسع وكذلك في الغرب الذي يحاول بكل جهد لتوعية الناس بالكف عن الجنس غير الآمن .

هنا نتحدث عن فرض الصلاة فقط، ولم نجنح عن أمور أخرى تساهم في استقرار الأسرة التي هي أساس المجتمع الآمن، وذلك لكون جملة الفحشاء والمنكر لها دلالات كبيرة وليس بشكل أو طقوسها الشكلية.

(٢)

بين الصلاتين و مسجد مول

المسجد والعزلة داخل الواقع

في عام ١٩٨٦م، قضيتُ عطلة الصيف مع العائلة في عَمَّان (العاصمة الأردنية)، واستمتعتُ بالإجازة.. لكن ما زلتُ أذكر أمرًا لفت انتباهي، ففي أحد المساجد؛ وكعادتي قبل قدوم خطيب صلاة الجمعة؛ التقطتُ كتابًا من أحد الرفوف، ولكن الذي أثار استغرابي أن الكتاب لم يكن مصحفًا أو تفسيرًا للقرآن، وإنما كتاب في الجيولوجيا وكتاب آخر في العلوم، واستمتعتُ بالإطلاع حتى بدء الخطبة.

هنا لا أذكر موضوع الخطبة، ولكن ما زلتُ أذكر ذلك الكتاب، فلم أعتد أن أجد كتبًا غير الكتب الدينية في مساجدنا في الكويت وعموم مدن الخليج، وأعني ذلك المسجد في عَمَّان الذي حاول أن يربط المسلم بعالمه الواقعي ولا يقبع في عزلة إجبارية.

السؤال.. هل المسجد في حياتنا كمسلمين يقوم بدوره ويتعايش مع العصر، أم ما يزال يعيش في عزلة عن الواقع المتحرك بسرعة حوله؟

أعتقد ما زال يقبع مع الماضي، ما زال يعتقد أن الدور الرئيسي له هو أداء الصلوات، أو جمع تبرعات، أو دروس دينية أو فقهية يتعارض بعض محتواها مع قوانين الدولة.. هنا لهذا إصرار في واقع انعدام التعايش مع ما يحدث حوله.

لكن نجزم أن تعايش المسجد مع الواقع فقط في الأمور المادية الظاهرية من هياكل ومبانٍ على أحدث تصميم هندسي وإضاءة حديثة وديكورات جميلة وميكروفونات وسجاد، وغيرها من مخترعات استطاعت أن تنفَّذ داخله بسهولة ويسر، وهذا أمر جميل، أما عدا ذلك فإن المضمون الفكري بقي مجمدًا، أو هو يتعايش مع الماضي وليس مع الحاضر.

قبل قرن من الزمان لم يكن الوضع هكذا، فكان المسجد مركزًا مهمًا حيث تُقام الصلوات وحلقات لشيوخ دين كبار داخل أروقته، وكان يدرس فيه الأولاد والشباب ويتخرج منه المئات... ولكن بعد التغيرات في المنطقة وظهور التعليم الحديث والمدارس النظامية والانفتاح على العالم؛ سُحبت منه مهنة التعليم فما يدَّرس فيه لا يتوافق مع حاجات المجتمع، فالتعليم يجب أن يؤهِل الإنسان لعملٍ ما، وليس أن يثقفه، لهذا بقي دوره محصورًا في أداء الفروض، عدا خطبة الجمعة التي غالبًا ما تدور حول أمور لا تبتعد عن النواحي الدينية.

الحقيقة الواضحة للعيان بأن هذه المؤسسة المهمة في المجتمع لم تتغير، أو يتطور دورها كما تطور المجتمع، لقد تغيرت نواحٍ كثيرة في حياتنا؛ سواء في النواحي التعليمية أو الصحية أو العلمية أو مستوى الحياة، إلا مؤسسة المسجد بقت تدور في حلقة منفصلة عن الواقع، فقد تغيرت شكلاً وليس مضمونًا.

عندما تجلس على أرضية المسجد كل جمعة وتستمع للخطيب يتأكد لك أنه ما زال يعيش في عالم قبل عدة قرون مضت، فإذا تحدَّث عن الأمانة والصدق؛ يقدِّم مثالاً من عهد الصحابة والتابعين؛ وكأن في مجتمعه المعاصر لا يوجد نموذج للأمانة.. وإذا تحدَّث عن الحروب فيذكر الغزوات، رغم أن عالمنا قد تغيَّر فذكر الحروب تحكمه معاهدات ومواثيق.. وإذا تحدث عن البذل والعطاء فلا يتحدث عن مواطن في منطقته شيَّد على نفقته مركزًا صحيًا على أحسن بناء، أو مواطن آخر تبَّرع بآلاف الدنانير لجمعية خيرية، وهو يتعمد عدم ذكر الأسماء خشية أن يكون الباذل للخير ليبراليًا وهو يكره الليبرالية.

وفي إحدى خُطب المسجد الذي أصلي فيه كل جمعة راح الخطيب بجهل يسبُّ الديموقراطية والمجالس المنتخبة، رغم أن كيان الدولة التي يتقاضى راتبه منها تقوم على دستور وشكل ديموقراطي منذ عدة عقود.

ما نعنيه أننا نشعر أن المسجد الذي يعتز به الجميع ويقدِّره كونه يجسد رسالة الإسلام الأولى، يعيش في حالة انفصام، وقد لا يقوم برسالة تتوازى مع ما يفترض أن يقوم به من أجل تقديم رسالة أفضل.

قبل عدة سنوات، وكان ذلك عام ٢٠٠٩م كتبتُ في هذا الموضوع في جريدة الرأي الكويتية في عمودي الأسبوعي مقالاً تحت عنوان (بين الصلاتين ومسجد مول) والمقال أثار إعجاب البعض، وكنتُ قد طرحتُ عدة أفكار بشأن تطوير رسالة المسجد، وجعله يتعايش مع ما حوله.

مقترحي كان نقل الواقع لداخل المسجد، بأن يكون في كل ضاحية من ضواحي الكويت مسجدًا نموذجيًا، هذا المسجد النموذجي يقوم بدور مهم وهو أن يقدم رسائل حياتية تُعقد بين صلاتي المغرب والعشاء أو بعدها، وهنا يكون لقاء بين المسؤولين في الضاحية مع المصلين من سكان المنطقة، فكل ضاحية من ضواحي الكويت تختلف قضاياها عن الأخرى.

فكرة (بين الصلاتين ومسجد مول) تتلخص في أن خطيب المسجد غير مؤهل في التحدث عن كثير من القضايا، فإذا تكلم عن المخدرات أو الرشوة فقد يقول كلمة مطاطة وينطق بكلمة (حرام)، ولكن لا يذكر قوانين الدولة التي تجرِّمها، والعقوبات

المنصوص عليها في المحاكم، وكذلك قضايا كثيرة لا يستطيع أن يخوض فيها، لهذا كان اقتراحي أن يقوم المسجد النموذجي بدعوة مثلاً رئيس مخفر شرطة المنطقة الذي سيتحدث عن المشاكل الأمنية في الضاحية في يوم، وفي يوم آخر يتم دعوة دكتور من المركز الصحي ليحدِّث المصلين والمصليات مثلاً عن مشاكل مرض السكر أو غيرها، وفي يوم ثالث يأتي مدير المدرسة الثانوية ليتحدث عن مشاكل الأبناء في المدرسة، ويتم دعوة كذلك مسؤول البلدية أو بيت الزكاة أو قانوني يشرح بعض القوانين، وهكذا .

هنا يشعر الناس أن المسجد يساهم بدوره في خلق توعية اجتماعية للرجال والنساء عبر الالتقاء بالأشخاص المختصين مباشرة، وهنا يقدِّم رسائل مهمة قد تعجز عن تقديمها وسائل الإعلام الأخرى والتي غالبًا تتحدث بالعموم، حيث كل منطقة من مناطق الكويت تختلف قضاياها عن منطقة أخرى، فمنطقة يغلب على سكانها الطابع القبلي، وأخرى منطقة حضرية، وثالثة مختلطة، وكلٌّ تجمع له إشكالات اجتماعية مختلفة.

ولماذا لا يكون في المسجد مكتبة صغيرة تحتوي كتبًا من شتى العلوم ؟!.. بهذا المقترح حتمًا سيزداد تردد واتصال المواطن وخاصة من الشباب بالمسجد كونه يقدِّم؛ بالإضافة إلى الرسالة الدينية التي يقدمها شيوخ الدين الأفاضل؛ رسالة اجتماعية

تربطهم بالواقع.. لهذا عندما ذكرت كلمة (مول) - وهي كلمة أجنبية، رغم أنها اقتحمت لغتنا، حيث يوجد في مدينة الكويت مبنى حكومي أُطلق عليه (حكومة مول) ومن خلاله تقدم الحكومة خدمات مختلفة للمواطن تحت سقف واحد - لهذا لماذا لا يقدِّم المسجد خدمات تثقيفية مختلفة تحت سقفه أيضًا.

عندما نُشر مقالي عن هذا الموضوع تلقيتُ مكالمة من إمام مسجد يبدي إعجابه بالفكرة.. أرسلتُ مقترحي لوزارة الأوقاف ولكن لم أتلقَ أي رد، لكن قد يكون المقترح غير قابل للاستيعاب من البعض خوفًا من التغيير أو التجديد الفكري، رغم أننا لا نحبذ إقحام المسجد أو المساجد بالكويت، وعددها ١٣٠٠ مسجدًا، بالقضايا السياسية أو الفكرية المختلف عليها، إنما فقط التركيز على أمور حياتية يومية.

وأخيرًا..

هل فعلاً مساجدنا في عزلة عن ما يدور حولها؟ وهل إن لم تتغير يبقى لها دور هامشي في نهضة المجتمعات؟.

(٣)

التضخم السكاني..

إشكالية الفقيه والسياسي والمجتمع

سؤال ما زال يُطرح: لماذا تتعايش حكومات عالمنا العربي مع أزمات سياسية واجتماعية حتى قبل ثورات الربيع العربي، وغالبًا ما يُطرح بهذا الخصوص سبب جوهري وهو ذلك التضخم السكاني الذي لا يتوازن مع الموارد ويضغط على الخدمات.

وعندما تُطرح هذا القضية على بساط البحث - نعني التضخم السكاني - تجد من يرفض مناقشة هذا الموضوع من حيث المبدأ، كون الأمر محسوم لأسباب دينية واجتماعية، من هذه الأسباب... أن هناك ما هو متواتر عن الرسول صلى الله عليه وسلم بتشجيع النسل؛ وليس من الحد منه كما يطالب البعض، ونذكر حديثًا رواه أبو داود والنسائي: (تَوَالَدُوا، تَنَاسَلُوا، فَإِنِّي مُبَاهٍ بكم الْأُمَم يَوْم الْقِيَامَة).

وهنا نأتي لعقبة دينية فكرية؛ أو حتى اجتماعية؛ من شأنها عدم التطرق لهذا الموضوع، بل المطالبة بزيادة النسل، مع تطابق

ذلك مع فتاوى بعض رجال الدين، أو من نُطلق عليهم المفتين أو لجان الإفتاء.

ومن هذا المنطلق يتأكد لنا حقيقة إشكالية فجوة الفقيه مع السياسي، بمعنى أن المفتي الفقيه؛ وهو العالم بأمور الشرعية؛ يطلق الفتوى بدون الرجوع إلى متطلبات الواقع، بينما السياسي يتعايش يوميًا مع واقع متغير متفجر، وهو - ونعني السياسي أو بمعنى آخر من يتولى السلطة - حيث هو من يتحمل المسؤولية كاملة لحل قضايا حياتية منها إيجاد فرص العمل، وتوفير السكن وخدمات وغيرها من متطلبات حيوية للشباب وغيرهم.

بينما المفتي أو الفقيه أو أعضاء لجان الإفتاء يقبعون في مكاتبهم لا يسمعون صدى الواقع المتغير عن واقع ما قبل قرون عديدة، وهذا الواقع يتحرك بسرعة قصوى مع تحرك وتقدم العالم حوله، هؤلاء الفقهاء (يتلحفون بـ"بشوتهم" بالعباءات ويصمون أذانهم..) وليس لديهم الرغبة، أو الاستعداد، لسماع أية آراء تتحدث عن الواقع المعاش.

السياسي الذي تكلمنا عنه هو - أو هم - رجال الحكم أو أعضاء السلطات التنفيذية والتشريعية الذين هم ملزَمون بتوفير فرص عمل، أو أماكن سكن، وحياة كريمة للمواطن، ولكل الشباب المقبلين على الحياة وفق التضخم السكاني الذي يتضاعف بدون

وضع سقف له، ويضغط على الخدمات والموارد، بل أن موارد البلد لا تتوازن معه، لهذا فلا أمل بفرص عمل واحتياجات سكن ولا حتى فرص زواج.

علينا أن نعود لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم، والذي فحواه تشجيع زيادة النسل، وهو بمضمونه صحيح في زمنه، أو حتى قبل قرن من زمننا هذا، حيث كانت المدن سكانها محدودة العدد، وتحاط بأسوار، والحروب تحتاج رجال للدفاع عن الأعراض والأوطان، ولرجال بحثًا عن الرزق في بقاع الأرض، وكانت الأمراض تفتك بالشعوب، فأمراض الطاعون والجدري والسل عندما تجتاح تجمعًا سكانيًا تقضي على الآلاف في يوم واحد.

وتاريخ الكويت يشهد؛ وكذلك مدن أخرى، ففي عام الرحمة في القرن قبل الماضي كان الرجال في رحلة الغوص، ففتك الطاعون، هذا الوباء، بالسكان، حتى غدت الدور خالية من سكانها وانقطع وتقلص نسل أُسر بأكملها.

وتوقع فيلبي - وقد عايش أحداث المنطقة بنفسه في بدايات القرن الماضي - فذكر في أحد كتبه متوقعًا انقراض سكان الجزيرة العربية نتيجة للأمراض الفتاكة والحروب القبلية التي تقضي على الرجال.

وتروي كتب المؤرخين حال مصر في العهد الفاطمي وعصر المماليك، فعند مرور الطاعون هذا الوباء كان يقتل يوميًا الآلاف المؤلفة من السكان.

أما في وقتنا الحالي فقد تطورت الرعاية الصحية بحمد الله، مما قلَّل معدل الوفيات وزاد عدد المواليد، لهذا عجزت الحكومات أن تلبي مطالب الشعوب لتسرّع معدل الزيادة السكانية وتقلص أو ثبات الموارد المالية جراء متطلبات التضخم السكاني

ولو نأخذ الكويت كنموذج، فإن هناك حوافز مالية تمَّ إقرارها من الحكومة ومجلس الأمة تشجِّع على زيادة النسل بدفع علاوات لعدد محدد من الأطفال، هذا وإن كان منحىً طيبًا لا غبار عليه إلا أنه حاليًا ومع مرور السنين يجعل من الصعب على أية حكومات قادمة أو حتى حالية تلبية متطلبات السكن وفرص العمل للشباب خاصة، مما يخلق أزمة تكبر مثل جبل الثلج.

وعندما نعود لإحصاء سكان الكويت عام ٢٠٠٥م، كان عدد الكويتيين ما يقارب ٨٨٠٠٠٠ ألفًا، بينما عدد الكويتيين بتعداد ٢٠٠٧م ما يقارب المليون.. هنا السؤال، هل بإمكان أية حكومة حالية أو قادمة توفير فرص عمل أو خدمات صحية أو تعليمية أو احتياجات سكن حتى لـ ٥ % من هؤلاء الجُدد عند وصول استحقاقهم إضافة لتلبية الطلبات الحالية.. وبحلول العام القادم

(٢٠١٤م) سيكون - كما ذكرتْ جريدة القبس الكويتية - أمام الدولة ١٠٠ ألف طلب إسكاني؛ وتتزايد يوميًا... هنا لا نحتاج إلى معرفة أي جواب.

وعندما نأتي لباقي الدول العربية، فتذكر الأستاذة "غادة السعراني" وهي متخصصة بالتربية، ذكرت بجريدة "عاجل الإلكترونية" السعودية أنه يُولد مولود كل ١٩ ثانية في المملكة العربية السعودية، وتحذِّر من تلك الزيادة الهائلة... أما في مصر فهناك كارثة أكبر، ففي عام ١٩٤٧م كان عدد السكان ١٩ مليونًا، أما تقديرات عام ٢٠١٢م فيبلغ عدد السكان ٨٢ مليونًا، منهم ما يقارب أكثر من ١٨ مليونًا من الأُميين، بينما لو نقارن هذا العدد مع دولة أوروبية كالدانمارك فإن عدد سكانها يبلغ ٥ ملايين، وإسرائيل عدد سكانها ما يقارب ٨ ملايين فقط.

وفي شرق العالم، ابتلت كل من الصين والهند بالتضخم السكاني الذي يلتهم كل الموارد، وما كان منهما من أجل أوضاع أفضل، ولمزيد من التقدم، أن اتبعت طرق منها: المولود الواحد لكل أسرة كما حدث بالصين، وبالهند دعوة الناس للتعقيم والتوقف عن إنجاب مزيد من الأطفال، وكانت النتائج مشجعة، حيث أصبحت كل من الهند والصين تقتحمان العالم بإنجازات لم تكن بالسابق ممكنة، وتحسَّن الوضع الاقتصادي لفئات من الشعب، هذا رغم أن بعض أساليب الحد من النسل مؤلمة جدًا

وغير أخلاقية ولا تتوافق مع النفس البشرية والمعتقدات الدينية، إلا أنها تنقذ ما يمكن إنقاذه من شبح تضخم سكاني يأكل الأخضر واليابس، ويوقف أي تقدم، ويرفع معدلات الفقر، وينشر الفتن والحروب.

هنا يتوجب أن لا يُفهم أننا ننادي بما طُبِّق بالصين مثلاً، ولكن ننادي أن يلتفت رجال السياسة والدين وعلم الاجتماع لهذه المشكلة والبدء بخطوات تساهم بالحد من النسل بالقوانين المُحفِّزة وبالتوعية، حتى لا نقود عالمنا إلى الإسراع نحو الهاوية الذي هو فيه أو على حافته، والهاوية مستنقع يقود إلى اضطرابات سياسية ونزاعات عرقية وفقر، وبعض بلداننا نموذج حاضر حيث نزاعات داخلية وناس تسكن في المقابر أو العشوائيات وموت محتم لقوارب الموت تحمل شبابًا عربيًا نحو أوروبا بحثًا عن بصيص أمل لفرص عمل، رغم أن أوروبا الآن تعيش شبح بطالة أبنائها وأزمات مالية لا تُعدُّ ولا تُحصى.

هنا نطرح سؤال: هل الثورات العربية التي اجتاحت عالمنا العربي؛ ساهم بها ارتفاع التضخم السكاني وخاصة نسبة أعداد الشباب؟... نعم، نعتقد هذا، فالثورات أشعل شرارتها الشباب في البحث عن فرص عمل وحرية، حيث أصبح هؤلاء هم الأكثرية في المجتمع ولهم مطالب تقلصت ثم انعدمت، ونتذكر القول الشعبي القائل: (الذي لا يملك شيئًا؛ لا يخسر شيئًا).

ولن نبتعد كثيرًا ونحن نذكر ما حدث في رومانيا من سبعينيات القرن الماضي، حيث قام "نيكولاي تشاوتشيسكو" حاكم ذلك البلد الشيوعي بتشجيع زيادة النسل في بلد محدود الموارد، ولكن الذي حدث هو أن الحاكم الذي شجَّع على خروجهم إلى الحياة من المواليد عندما شبَّ ساعدهم بعد عشرين سنة، هم الذين أشعلوا الثورة في ذلك البلد وأطاحوا به - نعني تشاوتشيسكو - حيث أُعدِم في أواخر الثمانينيات من قبل العسكر هو وزوجته أمام شاشات التلفزيون.. لهذا هل سيتعلم أهل السياسة في عالمنا العربي من درس تشاوتشيسكو ؟!!.

أخيرًا نؤمن بأن عدم ربط الفكر الديني بواقع لا يتوافق مع الحقائق على الأرض قد يخلق إشكالية التضاد بين الفقهاء الذين يعيشون في بروج عاجية تمنعهم من النظر إلى ما يحدث على الأرض، وهنا علينا أن نتحمل تبعات تلك الفجوة بين الفقيه والسياسي والمجتمع الذي لا يتقبل أفكارًا تحد من تزايد النسل، ولا يعي الانعكاسات الحالية والمستقبلية السلبية التي حتمًا مؤلمة علينا جميعًا، وعلينا أن ندقَّ الجرس لمن يعي تبعات هذه الإشكالية الأزلية.

أختم بحكاية تأتي في هذا السياق ونهايتها تدل على المعنى المراد، والحكاية عن خبر نُشِر بإحدى صحفنا المحلية العام الماضي، حيث قام مواطن بالسفر خارج الكويت بسيارته التي لا

تستوعب إلا ثمانية أشخاص، ولكن هذا المواطن كان يسافر ومعه اثنا عشر شخصًا من أطفال ونساء وبالغين من أفراد عائلته، بالإضافة إلى حقائب بأوزان ثقيلة.. وفي الطريق انفجر أحد الإطارات وانقلبت السيارة لعدم تحملها هذا الثقل الزائد وتوفي جميع الركاب في الحادث المؤلم ما عدا طفل رضيع... هذه الحادثة تدل على أن الأوطان كذلك لها استيعاب لتحمل عدد محدد من السكان؛ وإن زاد فتكون هناك عواقب وخيمة وكارثية.

يقول المفكر المصري "مراد وهبة" في لقاء تلفزيوني: (علينا أن نحل مشاكلنا بأفكار الحاضر وليس بأفكار الماضي)، وهذا هو المنهج الليبرالي بالتعامل مع حياتنا.

(٤)

الديمقراطية و الشورى

محاولة فهم !

في الانتخابات المصرية الأخيرة والتي تمَّتْ في مايو ٢٠١٢م من أجل اختيار رئيس للدولة بعد الربيع العربي، أُثير عبر مواقع التواصل الاجتماعي حديثٌ على أن ما يجري حدثٌ جديدٌ على عالمنا العربي، فلم يحدث أن أُنتخب رئيسٌ عربيٌ منذ أكثر ٣٠٠٠ عامًا بهذا الأسلوب؛ هذا إذا اعتبرنا أن الانتخابات التي حدثت في العراق بعد سقوط صدام والتي أتت بأول حكومة شعبية لا يُعتدُّ بها لكونها تمَّتْ تحت الاحتلال الأمريكي.

البعض اعترض على هذا التصور، وذكر أن انتخاب رئيس أو خليفة قد حدث من قبل عندما تمَّ اختيار الخليفة أبي بكر رضي الله عنه كخليفة أو رئيس للمسلمين بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، وهنا نرى إن هذا لا يتوافق مع ما يحدث الآن في مصر، حيث أن اختيار رئيس في مصر إنما يأتي وفق النظام الديمقراطي، حيث يشارك عامة الشعب بالاختيار، إنما اختيار

أول خليفة كان وفق نظام الشورى، وأعتقد... هناك فرق كبير بين النظامين.

النظام الديموقراطي - كما نعرف - هو حكم الشعب للشعب، وهو مصطلح يوناني، فكلمة "ديموس" تعني الشعب و"كراتوس" تعني سيادة.. وهنا نأتي للمعنى: سيادة الشعب.. لهذا فهو أقرب لنظام إداري بشري وليس دينيًا.

أما الشورى، فقد أتت في القرآن بوضوح في سورة الشورى آية ٣٨ {وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ}. لهذا تأتي جملة (وأمرهم شورى) واضحة، وهو أن التشاور ركن أساسي للنظام الإسلامي.. لكن هنا علينا أن نوضِّح أن الشورى نظامٌ ليس جديدًا على العرب، إنما هو جزء من تركيبة القبيلة العربية طوال التاريخ، حيث أن شيخ القبيلة يشاور قومه في أمور السلم والحرب ولا يأخذ غالبًا القرارات بنفسه إلا عند الضرورة.

أمر آخر كما نفهم، فالشورى هي مشاورة أهل الحَلِّ والعقد؛ بمعنى كبار رجال الدولة من كبار الإداريين ومن علماء دين وقضاة ورجال الحرب وغيرهم؛ وليس النزول إلى القاعدة، أي اختيار نُخبة خاصة لمشاورتهم،وهذا يتضح في تاريخنا، حيث يطلب الحاكم البيعة لابنه كخليفة من بعده من أهل الحَلِّ والعقد.

السؤال : لماذا اقتنع العرب أخيرًا؛ وفي ألفية جديدة؛ وبعد الثورات؛ أن تجربة نظام ديموقراطي حقيقي مشابه للغرب هي الأنسب؛ كما حدث في تونس ومصر؛ مع عدم الاعتداد بما يُسمى ديمقراطيات في عالمنا العربي قبل ذلك كونها ديموقراطيات صورية، وملكيات، وعسكر يحكمون، وليس كما هو مطبَّق بالغرب حيث تداول سلطة ولا بقاء للرؤساء إلى الأبد على قاعدة (إمَّا القصر أو القبر).

أعتقد أن عالمنا العربي حتى نوفمبر ٢٠١١م مازال يتعايش مع حكومات تشابه حكم القبيلة البدائي، حيث فردٌ يحكم ويورِّث من بعده، سواء ملكيات أو عسكر.. وهذا نظام به مزايا في حال تولي الحاكم الصالح، ولكن به مخاطر كبيرة أيضًا على الفرد والمجتمع إن حدث العكس؛ كما حدث في زمننا هذا..على شاكلة حُكَّام كأمثال صدام والقذافي والأسد وصالح وغيرهم، ممن وصلوا للحكم على ظهور الدبابات وكانوا وبالاً على المنطقة وشعوبها فأهدروا موارد البلاد وخلقوا أزماتٍ أشعلت حروبًا خاسرة.

وكان من المأمول عند الإسلاميين عند التحول أن يُتبع نظامٌ مستوحى من الشورى كنظام للحكم وغيره؛ وفق الشريعة كما يطالب البعض، ولكن للأسف لا يوجد نظام قديم أو مستحدث مكتوب واضح المعالم مستوحى من فكرة الشورى، فقد وضع

الفقهاء أُسسًا ونظمًا معلومة ومكتوبة مثلاً للصلاة والصيام والمواريث ونسب الزكاة والحج والوضوء وحلق اللحية والحجاب والنقاب وغيرها، ولكن لم يقتربوا من وضع نظام سياسي للحكم مستوحى من فكرة الشورى؛ بمعنى كيفية اختيار الحاكم، وبقيت إدارة الحكم بعد الخلافة الراشدة نُظمًا وراثية حيث يرث الابن والده، أو يتقاتل على الحكم كل من له سطوة.

قد تكون الديمقراطية بمعنى نظامها الإداري من الفصل بين السلطات والانتخابات الشفافة وتداول السلطة هي مناسبة حاليًا ولا يوجد بديل عنها، ولكن هي ما تتبعه معظم دول العالم لاختيار السلطات العليا بالدولة رغم عدم وجود نظام ثابت لها، وكما قال تشرشل : (الديموقراطية بمعنى الانتخاب نظام غير جيد، ولكن أفضل الموجود حاليًا).

وفي هذا السياق، هل ما يُتَّبع لدى الجمهورية الإسلامية في إيران من نظام للحكم هو أقرب لنظام الشورى؟ حيث النخبة من فئة محددة - هم رجال الدين - هم من لهم حق الترشح فقط وإقصاء الفئات الأخرى، بمعنى أهل الحَلِّ والعقد... قد يكون كذلك، ولكن هذا نظام لا يتوافق مع العالم، ولا يتيح لكل فئات المجتمع المشاركة.. أو حتى أسلوب "طالبان" في الحكم في أفغانستان، حيث أقصت الجميع كونهم غير إسلاميين - حسب مفهومها للإسلام - مما ولَّد حروبًا داخلية انتهت بغزو أجنبي.

السؤال: هل لو نجح التحول الديموقراطي في تونس ومصر وليبيا وأية دول أخرى هو أن نقرَّ بأننا أخيرًا دخلنا مرحلة مشابهة لما يحدث في العالم من أنظمة ديمقراطية؟...

شخصيًا لا أعتقد ذلك لسبب جوهري، أنَّ تلك الأنظمة - أعني الغربية - علمانية، بمعنى دساتيرها تفصل الدين عن الدولة، ولا تنص على أية مرجعيات سواء دينية أو غير دينية، إنما المرجعية هي ما يقرِّره المُشرِّع وفق الدستور، فالدساتير التي تنص على المرجعية الدينية تكون في تضاد مع أساس فكرة الديموقراطية الأصلية، وهي أن المرجع هو الإنسان الحاضر أو المعاصر الذي يتعايش مع زمن متغير.

وهنا علينا أن نذكر زيارة "رجب طيب أردوكان" إلى القاهرة بعد الثورة ومباركته لها، ولكن "أردوكان" نصح المصريين صراحةً بإتباع النموذج العلماني كما هو في تركيا، رغم أنه يمثِّل تيارًا دينيًا على رأس الحكم في نظام علماني، وقد استاء المصريون من هذا التصريح؛ وخاصة الأحزاب الدينية؛ مدَّعين أن مصر لها خصوصيتها.

المفارقة أن "أردوكان" ممثل حزب إسلامي، ومع هذا لم يتخلَّ عن العلمانية، ففي زيارتي لأسطنبول في يناير من عام ٢٠١٢م شاهدت صور "كمال أتاتورك" في كل شارع وكل ناحية هناك، وهو الرجل الذي ألغى الخلافة، واستبعد الحروف

العربية من اللغة التركية واستخدم اللاتينية، وألغى المحاكم الشرعية، ومنع الحجاب.

هل ندعو إلى إلغاء مرجعية مبادئ الشريعة؟.. طبعًا لا، ولكن نقول إنها قد تخلق إشكالية للمُشرِّع، وخاصةً إن الشريعة على العموم كما يُفهم هي ليست منصوصًا عليها في سجل مكتوب موحَّد ليتم الرجوع لها، إنما مرجعها القرآن الكريم والسُنَّة واجتهاد العلماء على مرِّ العصور، لكن المعلوم أن الاجتهادات والفتاوى -كما ذكرنا- متضاربة، وقد تخلق إشكالية مع الطوائف الأخرى، وحتى مع المذاهب والتيارات الدينية نفسها من سُنَّة وشيعة وسلف وإخوان وأهل التصوف، وغيرها بالمجتمع.

ونرى هذا بوضوح في العراق، فالانتخابات صنعت حشدًا طائفيًا على أساس مذهبي، وكذلك عِرقي، مما أربك المشهد السياسي في العراق.. ونرى هذا حاليًا في تونس بعد الثورة، فالحزب الحاكم؛ وهو يمثِّل تيار الإخوان؛ في صدام يومي مع السلف الذين يرون أن التغيير وفق تصورهم للشريعة، وليس وفق تصور الإخوان، مما يربك المشهد التونسي اليومي ويمثِّل خطورة على التغيير، وهذا يحدث أيضًا في مصر.

حتمًا إن العالم العربي قد دخل مرحلة جديدة من تاريخه لا يمكن فيها التراجع إلى الوراء نتيجة الانفتاح الإعلامي عبر

شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها، مما جعل الفرد له صوت في التغيير، هذا الفرد الذي كان مغيبًا طوال قرون أو عقود مضت عبر الرقابة على الإعلام والفِكر، لهذا فإنَّ التغيير المعاصر عبر الإعلام الحديث حتمًا سيطال كل مسلماتنا الفكرية، مما يربك المشهد أكثر وأكثر، فطوال قرون كنا نحارب المنكر الفكري الذي يأتي من الغرب على الأرض، فأتى عبر السماء؛ عبْرَ أطباق بث فضائي وشبكات عنكبوتية تدخل بيوتنا وتتسلل حتى إلى مخادع نومنا.

مؤكد أننا ندخل مرحلة جديدة تحمل الكثير من التغيير غير المتوقع يطال كل مناحي حياتنا، لهذا يفترض أن نكون على استعداد وتقبل لهذه المرحلة التي نتعايش معها.

(٥)

اجتماعيًا.. تحريم غير الـمُحرَّم

تتغير المجتمعات بتغير الأحوال الاقتصادية، بمعنى العامل الاقتصادي عامل مهم في تبدل الأحوال الاجتماعية، وقد تكون المجتمعات الخليجية نموذجًا حاضرًا للعيان، فقد كان المُحرَّم سواء الديني أو الاجتماعي قبل نصف قرن؛ أصبح أمرًا مقبولاً في وقتنا الحاضر.

ولكن هناك أمور كثيرة مستحدثة في حياتنا وتكتسح العالم، هذه الأمور لا علاقة لها بالدين، لكن للأسف البعض يلصقها بالدين بدون أن يعي أن ليس هناك ضرر منها، ويعلن أنها بصحيح القول "حرام"، مما يُدخلها في دائرة الدين.

هنا نحن نتحدث عن ما يُسمى (أعياد) في أدبياتنا، وهي ليس أعيادًا إنما يطلق عليها عالميًا (أيام - days)، ولكن عندما استوردت ألصق بها البعض بتعمد مسمى (عيد - day) لتُقرن بأعيادنا الدينية التي نقدِّرها ونبتهج بها.

لهذا كل عام تعود أسطوانة من بعض شيوخ الدين بتحريم "عيد الأم" أو "عيد الأسرة" أو "عيد الحب" أو حتى "عيد

المعلم"، وغيرها من مناسبات أُلصق بها كلمة (عيد)، بينما المتداول عالميًا هو "يوم الأم" و"يوم الأسرة" أو "يوم الحب أو فلانتين"، حيث يُذكر باللغة الإنجليزية "mother day" ولم يذكر من قريب أو بعيد كلمة "عيد"، وفي لبنان سمعتُ مؤخرًا عن يوم الجد والجدة لتكريمهما في يوم من السنة.

لهذا أحد كبار شيوخ الدين أفتى: (إن تخصيص يوم من السنة للاحتفال بتكريم الأم أو الأسرة من محدثات الأمور التي لم يفعلها الرسول أو الصحابة لهذا يجب تركه وتحذير الناس منه).. وهل كل أفعالنا اليوم تتوافق ما كان يفعله الرسول صلى الله عليه وسلم ؟!.

أما الشيخ "ناظم المسباح" وهو شيخ دين كويتي فاضل فهو يكرِّر هذا القول كل عام: (عيد الحب عيدٌ وثنيٌ مبتدع للرذيلة وتقليدٌ أعمى يدلُّ على ضياع الهوية)... وهكذا يقول في "يوم الأم" أو غيره.. ويلصق بتلك الأيام أنها بدع، والبدعة ضلالة، مما يكسب الأمر بُعدًا دينيًا، رغم أن هذا لا علاقة له بمفهوم البدعة، حيث أن البدع المحرمة هي ما لحق بالعبادات والعقائد، وليس بالنواحي الاجتماعية التي لا تلحق ضررًا بالإنسان، ولكن قد يكون لها معانٍ سامية لا تضر بتاتًا، رغم ما يشوبها من سلبيات لا تلغي المضمون.

للأسف، من يحرِّم غير المُحرَّم، إنما يفتي بدون النظر إلى جوانب حياتية أخرى قد تخفى عليه؛ وأغلبها جوانب إيجابية، فهذه الأيام - ونعني عيد الأم وعيد الحب التي تمَّ اختلاقها عند الغرب أو الشرق - في حقيقتها ليست كما تُوحي مسمياتها، إنما رُوجت عالميًا لأهداف أخرى، منها بالمقام الأول الأهداف التجارية وتنشيط الأسواق وفتح فرص عمل، إضافة إلى بُعدها الاجتماعي الجميل.

معظم هذه (الأيام) من يوم الميلاد أو الأسرة ويوم الحب وغيرها، وحتى اليوم أو العيد الوطني، إنما ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتجارة منتجات تجارية؛ منها الورود والهدايا وغيرها، لتنشيط الأسواق ودورة حركة الأموال وفتح فرص عمل، حيث هناك سوق عالمي للورود ينشط في العقود الأخيرة، وهناك بورصة للورود في هولندا مجمل تجارتها ٢ مليار دولار سنويًا، حيث يتم التعامل مع ٥٠ مليون صفقة يوميًا، وللعلم فترويج عيد الحب عالميًا ساهم بزيادة تجارة الورود بنسبة ٦٠ % وفتح فرص عمل لم تكن تُفتح لولا تجارة الورود وهذا اليوم المصطنع.

لقد فتحت تجارة الورود وغيرها؛ والمتزامنة مع هذه الأيام؛ فرص عمل، وفتحت بيوتًا للآلاف من العاطلين عن العمل والفقراء في كينيا وأثيوبيا وجنوب أفريقيا ودول شمال أفريقيا، وحتى في السعودية وغيرها من دول العالم، حيث تُزرع الورود

وتصدَّر إلى هولندا.. وذكرت إحدى المصادر في الشبكة العالمية أن مدينة تبوك السعودية تُساهم بـ ٢٠ % من تجارة الورد.

إذًا هنا نأتي إلى القول بأن كمًّا من فُرص عمل فتحت هذه الأعياد للكثيرين باب رزق في دول فقيرة لم يكن يحلم بها أحد.. فهل هناك حُرمة في هذا النهج الذي لا يسبِّب ضررًا ظاهرًا (فالوردة ليست بندقية !!!) حتى يخاف منها رجلٌ هذا أو ذاك.

تلك (الأيام) - أو الأعياد كما نطلق عليها - اُخترعت ليس لمعنى سامٍ في المقام الأول وهو الحب أو غيره كما يعتقد البعض، إنما لأهداف تجارية واقتصادية بحتة، تنعش المجتمعات والأسواق وتساهم بدوران الأموال.. ولكن عندما نبحث في مسببات التحريم نجد أنها غير مبررة، فما هو الضرر عندما تقدِّم وردة لوالدتك أو والدك، وما هو الضرر أن يقدِّم تلميذ وردة أو هدية لمُدرسته أو مُدرسه، أو الضرر أن نحتفل بالعيد الوطني وتزخر الأسواق بأعلام بلدك، أو أن تحتفل أسرة بمرور عام على ميلاد طفلها حيث يجتمع الأهل والأحبة؟.

وما الضرر الأكبر أو الحرام في أن يقدِّم الزوج وردة أو هدية لزوجته، أو أن تقدِّم الزوجة هدية لزوجها ؟.. هل هناك ضرر ظاهر على الفرد أو المجتمع ؟.. أعتقد لا يوجد، ولكن إن نظر البعض لجوانب سلبية غير مقبولة فهذا يحدث، لكون كل نشاط

اجتماعي أو اقتصادي قد يكون له أثر سلبي؛ ولكن لا يلغيه، فلو أخذنا بهذا التفسير لحرَّمنا مثلاً قيادة واستخدام السيارات لكونها تقتل الكثير من الناس في الحوادث اليومية، أو لمنعنا الوجبات السريعة التي ضررها قد يكون أخطر بكثير.

ونأتي في نفس السياق لقضايا أخرى تأتي في قضية (تحريم غير المُحرَّم) حيث قد تُرفض اجتماعيًا، مثل تعليم المرأة، فقد رُفض اجتماعيًا من بعض الكويتيين في أربعينيات القرن الماضي عندما أُفتتحت أول مدرسة نظامية للبنات في حي "المرقاب"، فلقد أحجم كثيرٌ من سُكَّان الحي عن إدخال بناتهم المدرسة بشبهة التحريم الديني وعدم القبول الاجتماعي، ولكن بعد سنة وسنتين تراجعوا، وكذلك حتى في إلحاق أطفالهم الصغار وأعمارهم تحت ست سنوات في رياض الأطفال عندما علموا أنها مختلطة.

وحتى قيادة المرأة للسيارة فكانت مستنكرَة اجتماعيًا في الكويت في بداية الأمر، ويذكر لي صديق أنه كان طفلاً صغيرًا في بداية الستينيات من القرن الماضي عندما رأى والده وهو يسب ويلعن عندما شاهد فتاة كويتية تقود سيارة، ولكن هذا الصديق نفسه يقول إن والده الذي يسب ويلعن اشترى لبناته بعد عدة سنوات سيارات على أحدث طراز.

أمَّا الكاتب السعودي "عبد الله المغلوث" في آخر كتبه (كتاب كخه يا بابا : دار مدارك للنشر، طبعة ٥٥)، فيروي حكاية فتاة التحقت بكلية الطب بعد موافقة والدها ولكن شقيقها اعترض ورفض الأمر، وقد يكون الاعتراض لكون العمل في المستشفيات مختلطًا؛ أو لأسباب دينية، وعندما لم ينصاع أحد من أفراد العائلة لاعتراضه هجر الشقيق المنزل لستة أشهر، وانقطع اتصاله بأسرته، ومن أجل أن لا تتفكك الأسرة ضحت تلك الأخت وتركت كلية الطب لتلتحق بكلية أخرى من أجل أن يعود شقيقها للمنزل، وفعلاً عاد... ولكن الغريب في الأمر أن نفس ذلك الشقيق بعدما تزوج ورُزق ببنت وكبرت ابنته، وافق على دخولها كلية الطب.. هنا سألته الأخت المضحية : (كنتَ ترفض دخولي كلية الطب والآن توافق على ابنتك؟!).. وكان رده باختصار : (لقد تغيَّر الزمن !!!).

وإن كانت تلك الحادثة حدثت في المجتمع السعودي، فهناك شبيهة لها في الكويت وبقية مجتمعاتنا الخليجية، وحتى في وقتنا الحالي يرفض الآباء أو الأشقاء التحاق البنات بالجامعات، إلا بعد ارتداء النقاب مثلاً.

نعود لإشكالية الفهم بين الاجتماعي والديني، وقد نتقبل عدم مقدرة أفراد المجتمع الخليجي لاستيعاب التغير المتسارع في كافة مناحي الحياة بعد ظهور النفط، وأثر ذلك بعد هبوط الثروة

على الكيانات السياسية والأفراد، ولكن قد لا نتقبل عدم مقدرة الفقيه على عدم فهم المتغيرات الاجتماعية ومحاولة وضعها في بوتقة المُحرَّم بدون دراستها من جوانب عدة، وهذا قد خلق فهمًا خاطئًا لدى الإنسان المُتلقي.

ولا بد أن نعي أن الفقيه، أو ما نطلق عليه (رجل الدين) أو (المطوِّع) كان يحتل مكانة مرموقة قبل أكثر من قرن أو نصف قرن في مجتمعاتنا؛ كونه هو الوحيد الذي يقرأ ويكتب، بينما عامة الناس هم من الأميين، فهم يرجعون إليه لتبصيرهم في أمور حياتهم الدينية وحتى الاجتماعية... هذا الفقيه أو رجل الدين لم يعد الآن كما كان من قبل، كون معظم الناس بوقتنا هذا في صفوف المتعلمين أو من طبقة ذوي المؤهلات العالية، لهذا هم ليسوا في حاجة لمن يبصِّرهم في أمور حياتهم، وبإمكانهم تحكيم عقولهم أو ولوج عالم الشبكة العالمية لمعرفة المعلومة الصحيحة بدلاً من الرجوع إلى كُتَّاب أو كاتب..

إذًا البعض من الفقهاء يعي أن لا ضرر في أمرٍ ما، لكن يبقى حبيس نبض الشارع الذي يرفض أمورًا كثيرة لنواحي اجتماعية، لهذا تكون الفتوى خوفًا من الشارع، أو رغبة في مجاراته أو عدم إغضابه.

وإذا كان كبار السن والكثير من العامة لا يستوعبون تحريم غير المُحرَّم من فحوى فتاوى تصدر هنا وهناك والبعض يطرب لها، فإن الشباب لا يلتفتون لها، لأنها لا تستقيم مع عقولهم التي أسقطت القول الشعبي : (أكبر منك بيوم أفهم منك بسنة)، فالشباب وصغار السن الآن لديهم الإدراك ومعرفة واستيعاب وعلم بما يجري بالعالم من مستجدات أكثر ممن هم أكبر منهم بسنوات، بل هم يكونون مرجعًا لهم في كثير من الأمور، أو كما قال أحدهم: (إذا استعصى عليَّ أمرٌ بمعرفة مستجدات مخترعات التكنولوجيا الحديثة من موبايل أو غيره؛ أطلب مشورة حفيدي الطفل الصغير).

مؤكد أن إعادة التفكير ضروري لمعرفة الكثير من مستجدات حياتنا.

(٦)

تفكيك الأمر بالمعروف والنهي عن الـمُنكر !!

مع بشائر الربيع العربي، انطلقت أصواتٌ تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية، وذلك لنجاحٍ كاسحٍ للتيارات الدينية في الانتخابات التشريعية في كلٍّ من تونس ومصر.

ورغم أن هناك عدم وضوح في تطبيق الشريعة، واختلاط الكثير من المفاهيم التي تخلط بين الدين كدين مُنزَّل، وبين فكر ديني ومفاهيم أخرى هي اجتهادات من مسلمين على مرِّ العصور قد يكون الزمن قد تجاوزها.

لهذا هناك تخوف أن تكون رياح الديموقراطية التي تنادي بدولة مدنية أن تتحول إلى دول دينية ثيوقراطية بمعنى دينية، وبالتالي يقود ذلك إلى صدام بين فئات الشعب المختلفة على أساس مذهبي طائفي، أو أن يكون هناك احتكار أبدي للسلطة لتلك التيارات الدينية كما حدث في إيران أو حتى في قطاع غزة.

لذا هل مناداة البعض بتطبيق الشريعة هو مؤشر على صدام مستقبلي ؟... قد يكون كذلك، حيث أن هناك مؤشرات سابقة في دول أخرى، وليس ببعيد ما يحدث في العراق من صراعٍ مذهبيٍّ

يُودي بكثير من الأرواح نتيجة الصدام داخل النظام السياسي بين الطائفة السُّنية والشيعية.. أو ما يحدث في نيجيريا عندما قامت جماعة إسلامية وهي جماعة متشددة تُدعى (بوكو حرام) برفض التعليم الأجنبي، وقاد هذا إلى صدام دموي بين طوائف المجتمع من مسيحيين ومسلمين ومع الدولة، وما زال هذا الصدام مشتعلاً وأودى بأرواح لا تُعدُّ ولا تُحصى.. أو ما يجري في أفغانستان من حركة طالبان برغبتها بتنفيذ مفهومها الفكري على المجتمع.. أو ما يحدث في باكستان... لهذا يبدو أن هذا الصدام يصعب إيقافه من قِبل الأنظمة.

وقد تكون الكويت قد مرَّت بأشكال عده لإقحام مفاهيم دينية مُختلَفٌ عليها إلى نظام الدولة طوال تاريخها، ولكن غالبًا ما تخبو تلك المطالبات نتيجة معالجة الأمر وفق الدستور والقانون، أو حكمة الحكماء، أو عَبْرَ رفض المجتمع عَبْرَ وسائل الإعلام المختلفة.

وهنا نتحدث عن ما يجري بالكويت من أفكار قد لا تمرّ، ومنها ما حصل مؤخرًا بالكويت عندما طالب بعض الأعضاء بتعديل يمس الدستور، وهو تعديل المادة الثانية بأن تكون الشريعة المصدر الرئيسي للتشريع، أو ما تقدَّم به عددٌ من الأعضاء بقانون مضمونه أن لا يمر أي قانون إلا أن يتوافق مع الشريعة الإسلامية، ولكن أمير البلاد لم يوافق على ما نودي به

كونه يمس الدستور، ويعتبر تعديلاً دستوريًا، ويخلق إشكالات للمشرع لاختلاف المذاهب والاجتهادات، وقد يخلق فتنًا داخلية.

وبينما نحن نتحدث في الوقت الحاضر عن هذه المحاولات من قِبَل السلطة التشريعية، فإنَّ محاولات عديدة قد حدثت قبل ذلك من قبل السلطة التشريعية في الكويت، وكان أهمها ما حدث في عام ١٩٩٣م بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي وعودة الحياة النيابية من جديد، حيث تقدَّم عددٌ من أعضاء التيارات الدينية بمشروع قانون لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من قِبَل خمسة أعضاء هم السادة أحمد باقر، خالد العدوة، مفرج نهار، وشارع العجمي، وعايض المطيري (وهؤلاء يمثِّلون حركات دينية أخوانية وسلفية وقَبَلية) وذلك في الأسبوع الأول من رمضان في ذلك العام، وكان من أغراض المشروع إحياء فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومحاربة السلوكيات الدخيلة على المجتمع، ونشر الفضيلة والرقابة على الآداب العامة وغيرها من أهداف تصبُّ في حماية الأخلاق.

ورغم أن المشروع كان في شكل مُقترَح ولم يُعرض على المجلس، حيث قوبل من المجتمع الكويتي برفض عَبْر وسائل الإعلام، فالمجتمع آنذاك قد خرج للتو في ذلك العام من كارثة الغزو، ولم يكن مستعدًا نفسيًا لقبول أفكار قد تكون لها جوانب سلبية أو غير مطبقة في معظم العالم الإسلامي.

وقد كتبتُ مقالاً في هذا الموضوع نُشر على حلقتين في جريدة الطليعة الكويتية تحت عنوان (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. لماذا؟) نُشر في عدد ٥ مايو ١٩٩٣م.

لهذا عندما يُثار موضوع تطبيق الشريعة دائمًا ما يُطرح موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث يطالب البعض بإعادة تفعيله، رغم أن هناك سوء فهم، حيث ما يُطالب به موجود على أرض الواقع ومفعَّل؛ ولو بشكل نظامي ووفق تصور جديد يتماشى مع متطلبات العصر.

ومن أجل أن نقدِّم التصور الجديد، لنعود عن ماهية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي بلا شك شعيرة راقية تحافظ على الأخلاق وأسلوب التعامل، والدين الإسلامي دين أخلاقي، بمعنى ما نهى عنه صراحةً دائمًا له آثار مدمرة على الفرد والمجتمع، ومنها شرب الخمر، والعلاقات الجنسية المحرمة (الزنا) التي أثبتت الدوائر الصحية في العالم أنها مُسبِّب رئيسي لمرض الإيدز، والخمر تُعرف أضراره الاجتماعية والصحية.

ولكن كيف يتم وضع هذه الشعيرة في إطار قانوني لا يمس حرية الناس، ولا يخضع لاجتهادات فردية أو مذهبية.. هذا هو لُبُّ المشكلة..

وحتى نفهم الأمر لنأتي لتعريف ما يسمى بـ"الحِسْبة"، وقد ذكرها ابن خلدون كالتالي:

(أما الحِسْبةُ فهي وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرضٌ على القائم بأمور المسلمين، يُعيِّن لذلك من يراه أهلاً لها، ويتخذ الأعوان، ويبحث عن المنكرات، ويحمل الناس على المصالح العامة، مثل المنع من المضايقة في الطرقات، والحُكم على أهل المباني المتداعية للسقوط بهدمها وإزالة ما يتوقع من ضررها على السابلة، ومنع الحمَّالين وأهل السفن من الإكثار في الحمل).

وهنا تأتي الحِسْبةُ من قول الله سبحانه وتعالى: (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ) "الآية رقم ٧١ سورة التوبة". لهذا الأمر بالمعروف واجب على كل مسلم.. لكن هنا كيف يتم تنفيذ هذه المهمة؟

نخرج من تعريف ابن خلدون لمعنى الحِسْبة، ونتساءل هل سقطت الحِسْبةُ من أنظمة عالمنا الإسلامي أو العربي كما يعتقد البعض، أو فقط هي موجودة في المملكة العربية السعودية على شكل جهاز رسمي أو كما يُطلق عليها الإعلام الغربي مسمىً مغلوطًا وهو الشرطة الدينية؟.

أرى شخصيًا أن الحِسْبةَ موجودة في الوقت الحاضر ولها دور أساسي في كل عالمنا العربي والإسلامي، ولم تسقط أو تتلاشى كما يُعتقد، أنما أتت بشكل جديد نتيجة لظهور الدول الحديثة واتساع العواصم والمدن وتضخم السكان، حيث بظهور الدول الحديثة تمَّ تفكيك نظام الحِسْبة، ولم يختفِ كما يعتقد البعض وقُدِّم بشكل يتوافق مع الواقع الجديد، ووُضع في أُطر قانونية مكتوبة، ولم يعد يعتمد على الأوامر العرفية والاجتهادات الشخصية، لهذا تمَّ تفكيك الأمر بالمعروف أو نظام الحِسْبةَ إلى الشكل التنظيمي التالي:

أولاً : تمَّ إسناد مهام الحِسْبةَ أو الأمر بالمعروف - كما بيَّنها ابن خلدون - إلى أجهزة ضخمة متخصصة، فمراقبة المباني والعمران إلى جهاز البلدية.. ومراقبة الصحة والنظافة إلى وزارة الصحة.. وهناك أجهزة مختلفة متخصصة، البعض منها يراقب الأسعار ويحدِّدها، والبعض الآخر يكشف على صحة الأغذية، وهناك أجهزة تراقب تطور الأمراض وخطورتها وتصدر النشرات التي تساهم بالتوعية.. أمَّا مراقبة الطرقات فقد أُسندت لوزارة الداخلية حيث هناك أجهزة تراقب المرور وجهاز لمكافحة المخدرات، وجهاز لمكافحة جرائم الآداب، والعديد من الأجهزة الأخرى منها الحفاظ على الأمن وغيرها.. وهناك جهاز لمراقبة المواني والجمارك والضرائب وغيرها، وهي من مهام

الأمر بالمعروف حيث تمَّ تفكيكها ولم تُلغَ إنما وُضِعت في إطار حديث.

ثانيًا : كانت العواصم والمناطق الآهلة بالسُّكَّان محدودة السِّعة قبل أكثر من قرن، سُكَّانها محدودة العدد بالمئات أو الآلاف، وكانت تُحاط بأسوار تُغلق ليلاً وتُفتح نهارًا، وكان بإمكان فرد واحد أن يقوم بمهام الحِسْبةَ بمفرده بدون أن يكون هناك جهاز كامل يعاونه، وكان له سلطة تمَّ منحها له من الحاكم، لهذا كان الأمر يسيرًا.. لكن بظهور الدول الحديثة في عالمنا العربي فقد حدث تضخم سكاني في المدن؛ وحتى القرى، لهذا كان من الضروري أخذ شكل جديد وحديث يتوافق مع المتغيرات.

ثالثًا : قبل قرن من الزمان كان أغلبية السكان من الأُميين في بلادنا العربية، فكان من الضروري أن يُعيَّن لهم أفراد يعلموهم بقوانين السلطة لكونهم لا يفكون الخط ولا يكتبون، فالكبير مثل الطفل الصغير يحتاج لمن يُبصِّره بكثير من الأمور والتعليمات من الحاكم، وكان رجل الحِسْبةَ أو من يقوم بالأمر بالمعروف هو من يُبصِّر أفراد المجتمع.. لكن في زمننا هذا معظم الناس غير أُميين، وليس هناك ضرورة أن يوجد شخص يُبصِّرهم بالمستجدات من الأمور، ولكن كل ما في الأمر أن تُعلن أية قوانين بوسائل الإعلام الحديثة؛ وما أكثرها في زمننا هذا وتتطور كل ثانية.

رابعًا : الدول الحديثة فصلت سلطات الدولة عن بعضها، فهناك سلطة تشريعية، وسلطة تنفيذية، وسلطة قضائية، وكل سلطة يفترض أن تقوم بالمهام المُوكَلة لها، وذلك حتى لا يحدث تداخل بالسلطات، وهذا شكلٌ قد يساهم بتحقيق العدالة إن طُبِّق بشفافية، ويُمنع أن تقوم جهة منفردة بدور المُشَرِّع والقاضي والمُنفِّذ في نفس الوقت.

أخيرًا.. ما نود قوله إن تفكيك الأمر بالمعروف أو نظام الحِسْبةَ لم يلغَ الهدف، إنما أتى بشكل جديد ونظامي وموثق بقوانين، وأن كل وزارة أو جهاز هو في الحقيقة يأمر بالمعروف بإبلاغ الناس بالقوانين، وينهى عن المنكر عندما يُطبِّق المخالفات التي يرتكبها البعض بعد حكم جهاز القضاء.. إذًا القول بأن نظام الحِسْبةَ أو الأمر بالمعروف قد أُلغي من حياتنا؛ قولٌ يجافي الحقيقة.

ولو طالب البعض بأن يكون هناك جهاز حديث حتى يراقب السلوكيات، فهذا قد يقبله البعض، ولكن وفق قوانين تحدده ونظم مكتوبة حتى يعرف الأفراد ما هو المنكر وما هو المعروف، لا أن يكون غموض بالأمر ويُترَك للمنفذ اجتهاداته الشخصية مما يوقعه في صدام مع الفرد والمجتمع والنظام.

(٦)

رِبَـا البنوك غير الـمُحرَّم

▪ البنوك التقليدية إعادة الفهم

الجميع يتعامل مع البنوك التقليدية أفرادًا وحكوماتٍ لسنوات طويلة، حتى أُثيرت الشبهات عندما ظهرت على الوجود البنوك الإسلامية، مما أثار شكوكًا في عمل البنوك التقليدية وأنه (حرام) وفق فتاوى العلماء.

كاتب هذه المقال عمل في البنوك التقليدية لفترة ١٨ عامًا، يعرف عالمها عن قُرب، رغم أنه لم يعمل في الجانب المصرفي، ولكن كان عمله في نطاق المجال الإداري، لكن ما زال يطرح على بساط البحث حُرمة التعامل مع البنوك التقليدية كونها تتعامل بالربا وهو مُحرَّم شرعًا، وهذا يحتاج إلى إيضاح.

يُفترض هنا أن نُعرِّف الربا، وهو كما قيل هو الزيادة على الشيء.. لكن هل كل زيادة حرام ؟.. هنا يكون السؤال الذي يفترض الإجابة عليه حتى نتمكن من معرفة الحرام من الحلال.

رغم أننا نعرف أن الحرام هو ما يضر بالإنسان والمجتمع، ولكن إذا لم يكن هناك ضرر ظاهر هل هو حرام أو أن يكون هناك منفعة، وحتى ندلِّل على ذلك نعرض إلى مثال نموذجي وهو مثال (السكين) فهي آلة مفيدة للإنسان في أن يقطِّع بها تفاحة ويأكلها، وهنا حلال بيِّن، ولكن حرام إن استعملها إنسان في إيذاء إنسان أخر بأي شكل، وهنا يجرم هذا الفعل شرعًا وقانونًا، وهكذا هي البنوك.

وفي القرآن الكريم عدة آيات تشير إلى الربا قال تعالى {يَمْحَقُ اللّهُ الْرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ } (سورة البقرة - الآية ٢٧٦)

وفي الحديث النبوي قول الرسول صلى الله عليه وسلم : (إنَّ رِبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، وَأَوَّلُ رِبًّا أَضَعُهُ رِبَا عَمْي الْعَبَّاسِ).

ولكن عندما نربط كلمة (الربا) بالعموم بعمل البنوك فأعتقد أن ذلك غير مُنصِف، كون هذه البنوك هي مؤسسات وطنية كبرى تُحتِّم ظروف ظهور الدول المدنية الحديثة تشكلها لضبط والرقابة على سوق الاقتراض المالي والتمويل وفق قوانين ونُظم محلية وعالمية وتحت أجهزة رقابية من قِبَل بنوك مركزية تحدِّد تعاملها مع جميع الأطراف ولا تترك لها العمل وفق رغباتها.

وتقوم البنوك بدور تنموي كبير للمجتمع، ولا يقتصر دورها فقط على جمع المال كما يتصور البعض، أو كما يجزم البعض أنها تربح دائمًا ولا تخسر، وهذا قول يجافي الحقيقة.

والسؤال: وماذا لو لم يكن هناك بنوك ؟..

لهذا سنتحدث بأسلوب مبسط عن ماهية عمل البنوك، وهو الأغلب التعامل بالمال كوسيط وخدمات مالية واستثمارية وتجارية أخرى، ولو نعود للماضي كانت مجتمعاتنا البسيطة في الخليج والجزيرة بالسابق أغلب أفرادها من محدودي الدخل أو حتى فقراء، لهذا لا مال كثير يتوجب حفظه، ولكن كان البعض من الأغنياء أو ميسوري الحال، فكانت تُحفظ أموالهم النقدية أو حتى الوثائق الهامة في بيوتهم، أو في صناديق حديدية، مما يعرِّضها لمخاطر خشية السرقة، بينما البعض يحفظ أمواله لدى التُجَّار كأمانات، لهذا تجد التاجر يُسجِّل في دفاتره أماناتٍ لعدد من الأشخاص، بمعنى هو بنك وفق تلك الظروف.

ولكن بعض الناس في ذلك الزمان بحاجة لاقتراض المال (السلف) من آخرين لحاجات ضرورية، لهذا يقعون ضحية استغلال البعض، ووفق روايات أحد كبار السن في الكويت فقد كان بالسابق هناك من يتعاملون بالربا؛ وهم قِلة لا تُعدّ، ومن ضِعاف النفوس وحالات شاذة؛ والشاذ لا يُقاس عليه، حيث مشهور الاقتراض في الماضي على قول (١٠ بـ ١٢) وهي نسبة

مرتفعة وتعادل ٢٠% إذا كانت لمدة سنة، وهي بمعنى أقرضك مثلاً ١٠ روبيات وتعيدها لي بعد حين ١٢ روبية.. وكذلك طرق أخرى للتحايل على حُرمة الربا لا مجال لشرحها.

وفي كتاب "الحياة الاجتماعية في الدولة السعودية الثانية في نجد" تأليف "أ. حصة الزهراني" تذكر طرق التعامل المالي في "نَجْد" في تلك الفترة، فتذكر : (يكون نظام الإقراض إلى أجل بدون فائدة لدى بعض الناس بتعاون التُجَّار فيما بينهم، وقد يكون بفائدة لدى بعضهم الآخر، ولكن بطُرقٍ مختلفة).

وبلا شك أن أساليب الإقراض كانت موجودة بالسابق في مجتمعاتنا، ولكن كان تعامل شخصي بين الأفراد وليس تحت رقابة وإشراف أطراف رقابية أخرى.

وهناك من فسَّر تحريم الربا بأنه هو ربا الاستهلاك، بمعنى أن تُقرض شخصًا ليأكل أو يلبس وليس ليستثمر بالتجارة، وهذا قولٌ رفضه العلماء.

وبلا شك أن التعامل بالإقراض وِفق شبهة الربا بين أشخاص وبدون وسيط كان له مضار، منها أن التعامل كان شخصيًا مما يُوقِع الضعيف تحت رحمة القوي إن تخلفَ بالسداد، ويورث خلافات بين الأفراد.

وحتى نقدِّم صورة مبسطة لعمل البنوك الحديثة، فإنني أطرح حكاية (زيد وعبيد)، حيث نفترض أن زيدًا يملك مبلغًا من المال ولكن ليس لديه الخبرة أو المقدرة في استغلاله أو استثماره، لهذا أودع هذا المبلغ نقدًا في بنك، ولنفترض المبلغ مائة ألف دينار... أما عبيد فلديه أرض فضاء وينوي تشييد عمارة استثمارية عليها ولكن المبلغ الذي لديه لا يكفي للبناء وهو بحاجة لمبلغ إضافي بحدود مائة ألف دينار.

زيد لا يعرف عبيدًا، وعبيد لا يعرف زيدًا، وأموال زيد مودعة بالبنك، والبنك لا يضع هذا المال في خزائن ويغلق عليها إنما يستثمرها لصالح زيد بنسبة ربح محددة من البنك المركزي وهي الفائدة... أما عبيد فمشروعه متوقف لأنه بحاجة للمال... هنا البنك يقوم بدور الوسيط، فأخذ من مال زيد وقام بتمويل عبيد بمبلغ مُحدَّد.. بمعنى الأول مشارك بالمشروع العقاري بماله وليس بجهده، حيث تمكَّن عبيد من إكمال البناء وعمَّرَ الأرض وحقَّق ربحًا...

هنا نحن أمام عملية تمويل واضحة المعالم الوسيط فيها هو البنك وتحقِّق منفعة لأطراف عدة منها المجتمع والفرد، وتمَّ إحياء أرض فضاء، وهذا من مقاصد ديننا الإسلامي أن نُعِّمر الأرض.

وهنا تتضح الصورة حيث مُوِّل مشروع عبيد من مال زيد، فأصبح لديه عقار يدرٌّ دخلاً، وهنا مشاركة لعمل تكافلي حلال،

وأما زيد فقد حصل على ربح محدد وهو فائدة على ماله الذي أودعه وساهم في تمويل آخر، والبنك له نسبة معلومة من الطرفين كونه هو الوسيط الرسمي، وهذه النسبة هي عمولة إدارة التمويل، وربح للمساهمين، وأجرة رواتب الموظفين، وتأجير مباني، وغيرها من خدمات قُدِّمت.

أو لنأتي لمثالٍ آخر.. فأحد الشباب أراد شراء منزل، ولكن ينقصه مبلغ ١٠٠ الف دينار، واقترض من البنك بفائدة معلومة واشترى المنزل وراح يسدِّد من راتبه.. وبهذا حصل على منزل لأسرته....هنا ما هو الحرام في ذلك ؟!! ولو لم يقترض لما تمكن من توفير سكن له ولأسرته.

نأتي هنا إلى أن البنك قام بدور مهم هو عملية دوران المال وعدم تجميده أو كنزه في خزائن؛ وكنز الأموال مُحرَّم بالإسلام؛ وهنا ماذا لو جمَّد كل صاحب مالٍ ماله في منزله؟.. عندها لم يستفد منه شخصيًا، ولم يستفد منه المجتمع.. وهنا العمل نوع من التعاون المجتمعي، وقد استفادت أطراف عدة من دوران المال الذي قام به البنك وِفق القوانين والنُظم، كلٌّ حسب مصلحته.

والسؤال: هل هناك حُرمة في ذلك طالما ما جرى هو وفق قوانين تحفظ حقوق كل الأطراف، وحرَّك أموالاً مجمدة، وساهم بتعمير أرض وإنجاز مشاريع للأفراد ومشاريع كبرى للدولة

والمجتمع منها مستشفيات ومصانع وطرق، وهذا من مقاصد الإسلام والذي يحرِّم صراحةً أي عمل مُضِّر وليس عملاً يعمِّر الأرض.

أيضًا هناك فهم مغلوط لدى العامة، أن البنوك طالما تأخذ فوائدَ من الطرفين أو كافة الأطراف وتحدِّد الربح؛ وهو الفائدة مسبقًا، فهي دائمًا في موقع الرابح دائمًا أو كما يُطلق عليها العَّامة (المنشار)، وهذا فهم مغلوط، حيث أن البنوك لديها آلاف العملاء سواء أفرادٍ أو مؤسساتٍ أو حتى حكومات، وهؤلاء جميعًا بذمتهم أموال مقترضة، ولكن هل الجميع سيقوم بردِّ المبالغ المقترضة التي بذمته للبنك ؟.. هذا غير مؤكد، فهناك مشاريع تتوقف وشركات تتعثر وقد تُفْلِس، وبهذا فالديون تكون معدومة وتُشْطَب، وهناك أفراد يفقدون وظائفهم أو يتوفون ولا يمكن تسديد مبالغ مقترضة كـ"دِيون"، وآخرون قد يتعثرون لأسباب مختلفة، أو حتى هناك عمليات تحايل يتبعها البعض من داخل البنوك وخارجها، أو قد يترك البعض البلاد وبهذا ديونهم معدومة.. وهذه خسارة للبنوك تُسجَّل في دفاترها.

كذلك لدى البعض اعتقاد راسخ أن إيداع أموالك في بنك هو ضمان لحفظها، وهذا غير صحيح، ففي كافة أنحاء العالم هذا الضمان غير قائم، حيث في أوروبا أو أمريكا وكل العالم، فلا ضمان للودائع، فهناك مئات البنوك وقد تُودِع فيها أموالك، ولكن

في يوم آخر تكتشف أن البنك قد أعلن إفلاسه، وهنا لا تحصل لا على رأس مالك ولا أي تعويض إلا ما تقرِّره المحاكم.

الوضع في الكويت والخليج مختلف، فالحكومات بعضها يضمن الودائع؛ وهذا مسلك نادر في العالم وليس له شبيه؛ وذلك لقوة دول الخليج ماليًا نتيجة موارد النفط؛ رغم أنه غير واقعي أو منطقي، ولو حدث لا سمح الله أن تعرض أحد البنوك لخسارة ما، فالحكومات ملزمة أن تحمي البنك من الانهيار بدعمه من المال العام حتى يُصحِّح أوضاعه حمايةً للمودعين وحمايةً للمجتمع من أزمة مالية واجتماعية.

قد يخفى على الكثيرين المساهمات الخيرية والوطنية التي تقوم بها البنوك التقليدية؛ والتي تُوصف بالربوية؛ ونأتي للكويت كنموذج، فمنذ عام ١٩٩٢م والبنوك الكويتية تدفع أكثر من ١٤ مليون سنويًا كمساهمات خيرية ووطنية للمجتمع، إضافة إلى ما تدفعه من مبالغ لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي وصندوق دعم العمالة سنويًا، هذا وفق معلومات ذكرتها مجلة المصارف، وهي تصدر عن لجنة المصارف الكويتية.. والبنوك التقليدية الكويتية هي أكبر مُوظِّف للعمالة الوطنية، حيث يشغل أغلب المناصب في البنوك مواطنون، وأغلبهم من الشباب الكويتي... وبهذا تقوم البنوك بدور وطني يشهد لها وينم عن المساهمة في خفض معدل

البطالة بين الشباب وتحفيز القطاع الخاص على استخدام الموارد البشرية الوطنية.

لكن هل هذا يعني أن البنوك التقليدية مُعفَاة من شُبهات الفساد؟ لا..هذا غير صحيح، فهي مؤسسات تخضع لإدارات بشرية، ومتى ما كان هناك سوء إدارة وفساد وتلاعب وعدم رقابة، وعدم مهنية وخروج على قرارات ونُظم العمل المصرفي التي تقرِّرها الدول، فهي بهذا معرضة كغيرها للخسارة وتدهور أصولها وبحاجة لإنقاذ، أو حتى إلى وضع صعب يهدِّد أموال المُسَاهِم والمُودِع، حيث الكل يتحمل الخسائر، ومنها الأجهزة الرقابية وكذلك الجمعيات العمومية وهم أغلبية مُلاك الأسهم وهم من أُوكِل لهم اختيار إدارات مجالس هذه المصارف.

- **البنوك الإسلامية والفهم الجديد**

هنا لن نخوض في ماهية البنوك الإسلامية كونها أيضًا تقوم بدور تنموي وكذلك وطني، إلا إنها قد تكتسب الطابع الديني في تعاملاتها وتستند على لجان إفتاء، إلا أننا لو نقارن عملها مع البنوك التقليدية نرى أنها تقوم بنفس الدور كوسيط نشط لإدارة الأموال، ولكن قد تختلف الأدوات والمُسَّميات، ونشاطها أوسع حيث يتضمن تملُك مشاريع وعقارات.. ولكن ما يعيبها أنها فئوية

بمعنى تقصر التوظيف على فئات محددة من أفراد المجتمع، مما يتعارض مع نُظم الدولة المدنية الحديثة التي تساوي بين جميع فئات وطوائف المجتمع وفق الدساتير وقوانين حقوق الإنسان.

وأيضًا نرى أن من الخطأ أن يُقرن اسم دين بنظام مالي وتجاري، فمثلاً غير مقبول أن نقول - بنوك إسلامية أو مسيحية أو يهودية - كون هذه الأنظمة المصرفية أو المؤسسات أنما تُدار من قِبَل بشر لهم اجتهاداتهم الفكرية، فإن تدهورت أحوالها وخسرت إنما تعود الخسارة على من يدير ولا علاقة للدين بذلك. كذلك الدين الإسلامي لم يحدِّد نظامًا سياسيًا أو نظامًا اقتصاديًا محدد، إنما بيَّن مبادئ لأنظمة الحكم السياسية وللتعامل المالي والاقتصادي والأخلاقي، وترك للبشر - وفق تغيرات الزمن والظروف الحياتية - تحديد الشكل الأفضل والمناسب لكل نظام، على أن لا تلحق أية أنظمة مستحدثة ضررًا بالناس أو ظلمًا ظاهرًا.

وهنا يجدر أن نذكر تجربة أول بنك إسلامي في الكويت وهو "بيت التمويل الكويتي"، وقد تأسس في عام ١٩٧٧م، ونشيد بالقائمين على تأسيسه حيث لم يُطلق عليه كلمة (إسلامي) بمعنى "بيت التمويل الإسلامي" إنما "بيت التمويل الكويتي"، فإن لم يحقِّق النجاح فيُنسب الفشل إلى إدارته وليس إلى الإسلام كدين، وفي الكويت الآن عدة بنوك تتبع النهج الإسلامي.

ما ذُكر مجرد قراءة وتفسير لوضع نتعايش معه في حياتنا، ورأي شخصي قابل للنقاش... لكن هل يتغير الفهم بعد الثورات العربية وتولي الحكم من قِبل تيارات دينية ؟... أعتقد ذلك، لأن هناك أصوات تبيح قروض البنك الدولي بفوائد، فإن كانت للدول حلال، فأنها قد تكون للأفراد كذلك.

(٨)

التصادم الفكري بين الليبرالي والديني والقَبَلي !!

(الكويت أنموذجًا)

▪ ذاكرة و اكتشافات

عندما أعود بذاكرتي إلى النصف الأول من فترة الستينيات من القرن الماضي، أجد نفسي أُسجِّل شواهد على مجتمع مُتغير، وهنا أتحدث عن المجتمع الكويتي كنموذج بما أنني ابن هذا المجتمع، وعايشت تلك الفترة وعمري لا يتجاوز العاشرة (الكاتب مواليد عام ١٩٥٤م).

وتساءلت، هل تغيرات المجتمع الفكرية تكون على الأرض وعلى الوجوه وأيضًا على الملبس ؟.. أعتقد أن هذا يقترب من الحقيقة، وهنا كيف يتعرَّف طفل صغير على المجتمع حوله يومًا بيوم ولا يعرف ذلك إلا بالمصادفة.

في مرحلة الدراسة المتوسطة، كان مدرس الموسيقى يدرِّسنا أغنية للفنان الكبير "محمد عبد الوهاب" (يا اللي زرعتوا

البرتقال)، وأذكر دفتر الموسيقى وكُتب على الصفحة الأولى (الموسيقى غذاء الروح) هذه الجملة قد تكون غير مقبولة أو مستساغة الآن حتى لو تُكتب في صحيفة في وقتنا الحالي.

وما زال في ذاكرتي أننا كنا نحسد أحد الطلبة الذي لا يحضر حصة التربية الإسلامية ويخرج من الفصل عندما تبدأ الحصة، وكنا نستغرب لماذا يُمنح هذه الرخصة هو بالذات، حتى قيل لنا بعد ذلك أن الطالب واسمه عيسى وهو فلسطيني الجنسية مسيحي الديانة، وهو مُخيَّر بين الحضور والانصراف.. هنا عرفتُ لأول مرة أن بيننا شخصًا مسيحيًا، وكنت أعتقد قبل ذلك أن كل عربي مسلم الديانة.

وما زال يرسخ في ذاكرتي ذلك العنف الذي لا مبرر له من مدرس الرياضيات المشهور؛ بالضرب بقسوة، وكذلك مدرس الدين الذي يطلب من التلاميذ ونحن في المرحلة المتوسطة أن نُسمِّع آياتٍ من القرآن، ولكن أي خطأ بسيط يكون العقاب الضرب على ظهر اليد بالعصا بقوة، وحيث أن الخوف من الخطأ والتلعثم مُربِك وقد يدفعنا للبكاء والإخراج أمام الزملاء، فنختار الأسلوب الأقل ضررًا نفسيًا، وهو أننا نرفض التسميع ونختار أن نُضرَب على أن لا نبكي ونحن نُسَّمِّع.. وأذكر أنني قد اخترتُ الخيار الأخير.

▪ اكتشافات أخرى

أن نكتشف أن بيننا مسيحيًا مفاجأة كبيرة جدًا، حيث كان اعتقاد قاطع لدينا أن جميع العرب مسلمون. ولكن كانت هناك مفاجآت أخرى، وهذا تعرَّفتُ عليه خارج المدرسة من الشارع ومن المجتمع، لقد تعرَّفتُ على أن من يحيط بنا من أهل الكويت ومقيمين ليس فئة واحدة، إنما هناك مسلم سُنِّي ومسلم (بحراني) شيعي.. أثار ذلك استغرابي وفضولي ودفعني لتفقد وجوه زملائي بالفصل، من هو من تلك الفئة أو من هو من الفئة الأخرى، ولم أجد فرقًا بين هذا وذاك، واكتشفتُ بعد ذلك أن هناك كويتيًا وأن هناك "بدونًا " أي لا يحمل الجنسية الكويتية.

اكتشاف ما حولك منذ مرحلة الطفولة الأولى يجعلك تفكِّر أو تخشى أن تكتشف اكتشافات أخرى مزعجة، ولكن مع هذا هناك شواهد كثيرة تكتشفها من هنا وهناك تدفعك إلى تفكير أكثر عمقًا.

▪ مرحلة ما قبل الدولة

قد يكون اكتشافًا متأخرًا إلا أنه مستغرَب، فقد ذكر السيد "شهاب شهاب" مدير الآثار والمتاحف عن اكتشاف آثار مسيحية في الكويت في جزيرة "فيلكا" وتعود إلى القرن الرابع الميلادي

بمعنى قبل ظهور الإسلام، والاكتشاف عبارة عن كنيستين متجاورتين، وقد تكون هذه المعلومات جديدة وتؤكد على وجود إنساني مزدهر في منطقة الخليج لم يرصده المؤرخون قبل ذلك (المرجع جريدة القبس عدد ١٤ يوليو ٢٠١٢ ص ١).

▪ الكويت والانفتاح

منذ تأسيس الكويت كدولة وهناك إجماع على انفتاح مجتمعها على كافة الأطياف والمذاهب، وقد رُسِّخ الانفتاح عندما وُضِعتْ القوانين وكذلك الدستور في عهد الشيخ "عبد الله السالم"؛ رحمه الله؛ في بداية الستينيات، وقد استعانت الكويت بالخبير الدستوري الكبير "عبد الرزاق السنهوري" ورفاقه من كبار فقهاء القانون المصريين، وتلك القوانين وبنود الدستور ما زالت نافذة إلى يومنا هذا مما جنَّب البلاد فِتنًا وإشكالاتٍ اجتماعية حقيقية، بمعنى التصادم الفعلي، رغم أن الإخفاقات والخلافات السياسية هي نتائج حتمية لأي جو ديموقراطي يتعايش مع مساحة من الحرية.

وهنا علينا أن نذكر معلومات هامة، وهي أن في الكويت قبل أكثر من قرن كان هناك مسجد بجواره كنيسة وملاصق لهما معبد يهودي، وكان هذا أثناء تواجد عدد من أصحاب الديانة اليهودية قبل ١٩٤٨م، وفي الكويت نلمح الانفتاح على الآخر من

مواقع المقابر والكنائس القائمة حاليًا؛ وبعضها من العمر أكثر من قرن من الزمان، وأغلب من يؤمها هم من المقيمين من أهل الديانة المسيحية، ولكن وفق المعلومات هناك ما يقارب أكثر من ٢٠٠ مسيحي يحملون الجنسية الكويتية وأغلبهم أحفاد من قَدَمَ للكويت قبل أكثر من قرن أو بعده من إيران والعراق وبلاد الشام ويتمتعون بكافة حقوق المواطنة.

ففي الكويت وداخل السور، بالإضافة إلى مقابر أهل السنة، هناك مقبرة يُطلق عليها "مقبرة الحساوية" و"مقبرة جعفرية" وكذلك مقبرة كُتِب عليها "مقبرة اليهود"، ومعظم المقابر داخل المدينة هي مقابر قد أُوقِف العمل بها منذ أكثر من نصف قرن، وهناك مقابر خارج المدينة أكبر حجمًا تحت رعاية الدولة ولكل أطياف المجتمع بفئاته المتنوعة.. وعندما نذكر هذا نؤكد على انفتاح المجتمع منذ زمن بعيد.

- **شواهد وملامح**

وطالما تكلمنا عن المقابر، فإنني شخصيًا أرى أن من يتمعن شواهد القبور في الكويت بإمكانه أن يتعرَّف على مراحل التطور الفكري للمجتمع، وهنا أكتب ليس عن دراسة بحثية عميقة وإنما عن ملاحظات عابرة.

ففي "مقبرة الصالحية" وهي داخل العاصمة، وقد أوقف العمل بها بنهاية الخمسينيات من القرن الماضي، فعندما تتمعن بالقبور ترى أن معظمها بدون شواهد، إنما القبر وقد وُضِع عليه صخور صغيرة؛ وهذه عادة الكويتيين طوال تاريخهم، ولكن هناك قبور محدودة بشواهد بارتفاع تقريبًا ٦٠ سم ومحاطة ببناء إسمنتي لا يتعدى ٤٠ سم، وهذا يدل على تغير مجتمعي، ويرجع إلى قدوم الكثير من الأجانب للكويت بعد الرخاء الاقتصادي منذ تدفق موارد النفط، لهذا تلك الشواهد تعود لبعض القادمين من الشام وفلسطين حيث لم يعتد أهل الكويت وضع شواهد للقبور، بل يحثون على تحريمها، حيث أن الأغلبية يتبعون المذهب المالكي والحنبلي.

أما "مقبرة الصليبيخات"، وهي خارج المدينة وقد تمَّ الدفن بها في بداية الستينيات، فنرى أن هناك شواهد قبور لكويتيين وغيرهم أسوة بما فعله القادمون من تلك البلدان إلا أنها محدودة، وهذا دليل على تسامح المجتمع مع فئات المجتمع الأخرى وتقبل تقاليدهم.

ولكن في أواخر السبعينيات بدأت تختفي تلك الظواهر، ويبدو أن هبوب رياح الفكر الديني عبر الجمعيات الدينية ووصولها للكويت من أخوان وسلف، وأيضًا مبالغة البعض في وضع معالم

على القبر؛ ساهم بتحريم وضع أية مظاهر على القبور أو القيام بالبناء، لهذا يبدو أن هناك تعليمات بالمنع من الجهات الرسمية .

وفي فترة الثمانينات في نفس المقبرة نرى مسحًا لجميع الشواهد حتى لو كانت بسيطة، بمعنى كتابة الاسم، وقد يكون هذا بفعل فاعل، إلا أنه بعد تلك الفترة يبدو أن قوانين سُنَّت على منع أية مظاهر حول القبور من بناء أو ما شابه ذلك ما عدا لوحة رخامية على جانب واحد بعرض ٤٠ سم بدون تشييد أي بناء، ويُكتب بالشاهد الاسم وتاريخ الوفاة، وهذا ما هو مُتَّبع منذ التسعينيات وأصبح مُتَّبعًا من الأغلبية، إلا من البعض من يعتقد أن هذا يدخل في ضمن المحرمات، لهذا لا يضع حتى شاهدًا باسم المتوفى.. أما "المقبرة الجعفرية" وهي ملاصقة لـ"مقبرة السُّنة" فأعتقد لها نُظم تختلف عن ذلك.

وأعترف أن ملاحظاتي تلك إنما أردتُ الإشارة لها لكون التغير أنما يتماشى مع تغير المجتمع الفكري من انفتاح في الستينيات إلى تشدد في أواخر السبعينيات، ولكن مع هذا فإن ملاحظاتي العابرة إنما تعود لقيامي أسبوعيًا في صباح كل يوم جمعة بزيارة قبر ابني "سليمان" - الرحمة والدعاء له - وقد انتقل سليمان إلى رحمة الله في ١١ أكتوبر ٢٠٠٧م إثر مضاعفات مرض السكر عن عمر ٢٣ سنة.

▪ تغير الوجوه

هل التغير الفكري له أثر على الوجوه؟.. أعتقد ذلك، فأذكر رجل دين راح يحدِّثنا - وكان ذلك في الثمانينيات - عن وجوب إعفاء اللحية، وبلا شك أن إعفاء اللحية في الكويت بدأ بصورة ظاهرة في بداية السبعينيات كالتزام ديني؛ أو حتى إتباع تيار سياسي، وأذكر في الستينيات كان يندر أن تشاهد رجلاً بلحية.

وأذكر أن جلس بجانبي صديق وقال: (لماذا لا تُرَّبي لحيتك؟) وكان هذا في فورة انتشار حركة الإخوان المسلمين في الكويت وذراعها جمعية الإصلاح، وهي جمعية نفع عام ولها العديد من الأفرع لجمع التبرعات ولها تيار سياسي وهو الحركة الدستورية وتخوض انتخابات مجلس الأمة ولها أتباعها في كافة المناطق.

وجمعية الإصلاح ظهرت للعلن في البداية تحت مُسمَّى "جمعية الإرشاد" في عام ١٩٥٠م، ويحكي لي "أبو فهد" وهو الآن تجاوز السبعين من العمر قال: (انضممتُ لأنشطة جمعية الإرشاد في عام ١٩٥٢ وكان عمري ١٢ سنة والتحقت بفريق الشبيبة، حيث كل يوم خميس نذهب للجمعية لتلّقي الدروس، ولكن بعد ثالث أسبوع قال لي شخص يعمل هناك: "بإمكانك شراء هذه الصورة"، وكانت الصورة لشخص لا أعرفه، وكانت قيمة الصورة نصف روبية، ويقول أبو فهد: طبعًا لم أوافق

وفضلت أن أقوم بتأجير دراجة طوال اليوم بنصف روبية عوضًا عن شراء صورة شخص لا أعرف من هو. ولكن بعد فترة من الزمن - يقول أبو فهد - عرفت أن تلك الصورة صورة الشيخ "حسن البنا" مؤسس حركة الإخوان المسلمين في مصر، وبعد تلك الصورة لم أعد للجمعية).

وعندما نذكر (اللحية) فإننا فقط نشير لها كتغير مصاحب لظهور الحركات السياسية في المجتمع، وهي بلا شك حرية شخصية وسُنَّة حميدة؛ كما ذكر الكثير من العلماء.

وعندما نذكر جمعية الإصلاح الاجتماعي (الإخوان) وجمعية إحياء التراث وهي تتبع التيار السلفي، فإننا لن نبخس حقهما، فقد قامتا بدور اجتماعي مهم، ولكن انغماسهما في الجانب السياسي خلق لهما الكثير من الخصوم.. لكن هنا عندما نتكلم عن هذه التيارات إنما نتكلم عن المدِّ السياسي للتيار الديني في المنطقة وليس الأمر مقصورًا على الكويت فقط، والمد الديني في المنطقة ومنها الكويت، إنما هو تحرك متوقع آنذاك لوقف المد التغريبي الذي جاء بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الخلافة الإسلامية في تركيا، وسقوط معظم الدول العربية تحت الغطاء الغربي سواء كاحتلال مباشر أو بشكل وصاية عبر المنظمات الدولية.

▪ المجتمع والتغيير المحمود

وعندما نتحدث عن التغيير الاجتماعي في الوجوه فقد كان إعفاء اللحية وانتشارها رغم أن له دلالة على الالتزام الديني، ولكن للأسف البعض اتخذه سُلمًا لمآرب أخرى منها سياسية واجتماعية، ولكن بالنهاية كان الأمر حرية شخصية محمودة في مجتمع منفتح تحكمه قوانين، فلم يُطارَد أحد بسبب الشكل.

ونتكلم كذلك عن انتشار الحجاب للنساء أو حتى النقاب مع المد الديني الإخواني والسلفي السياسي، وهي أزياء جميلة بالنسبة للنساء وحرية شخصية، وهنا نؤكد أن النظام الكويتي بقوانينه لم يحارب أحدًا على الشكل والملبس، حيث طبيعة الحياة أن المجتمعات تغيِّر نفسها بنفسها بدون أي تدخل من السلطة في هكذا أمور شخصية، بينما في دول أخرى كان الشكل أو الملبس قد يقود لتهمة قد تأخذك للسجن، ولكن في الكويت كانت المساحة متسعة لقبول الجميع ضمن إطار القانون، والجميل في الأمر أن نسبة نساء الكويت من يرتدين الحجاب أو النقاب يفوقن ٨٠ % رغم أن لا وجود لقانون يلزم بذلك.

وفي كتاب "ماري اليسون"، وهو عبارة عن مذكرات، وهي دكتورة أمريكية عملت في المستشفى الأمريكاني وعاشت في الكويت من الثلاثينيات وحتى الخمسينيات من القرن الماضي،

تذكر بأن بعض نساء الكويت طالبن بأن يكون هناك قانون يمنع التحجب أو غطاء الوجه كما حدث في تركيا وإيران في فترة من الفترات، وكان رد الحاكم وهو الشيخ "عبدالله السالم" ردًّا عقلانيًا حيث قال : (هذا الأمر تقرِّره النساء بأنفسهن وليس نحن).

▪ الكويت عروس الخليج

كانت الكويت في الستينيات حتى أواخر السبعينيات يُطلق عليها "عروس الخليج"، حيث مجلس منتخب ليبرالي وحكومة ليبرالية، مما أوجد مساحة أوسع للتعاون والإنجاز في مجالات عدة لا مجال لذكرها، لكن حدث التغير من منتصف السبعينيات لدخول تيارات خارجية ذات مرجعية دينية حيث لهم فكر خاص يتصادم مع الفكر الليبرالي المنفتح على الآخر، والإشكالية الأخرى أن الفكر الديني السياسي لم يعد فكرًا إسلاميًا خالصًا، بل اختلط معه الفكر الحضري المتشدد، والفكر القَبَلي المتعصب، وكذلك الفكر الديني وفق المذهب الشيعي بعد ثورة الخميني، والفكر القَبَلي يتجلى في الانتخابات الفرعية أو التشاورية حيث هناك ولاء تام عند التصويت لمن أقرب لي في الفرع أو الفخذ القبلي بدون اختيار الأفضل، أو حتى إقصاء النساء من المشاركة في التصويت في الفرعيات رغم أنها محظورة وفق القانون،

والتعصب كنهج قَبَلي أو حتى حضري فئوي طائفي يتنافى مع روح الديموقراطية.

▪ الفكر المذهبي الشيعي

إلا أن الكويت لم تكن بعيدة عن بروز الطائفية وبروز تيارات دينية وفق المذهب الشيعي، وهذا حدث بعد ظهور أول حكم ديني مذهبي متشدد في المنطقة، وهو نظام الجمهورية الإسلامية في إيران ودعوة الخميني والنظام هناك صراحةً إلى تصدير الثورة إلى خارج إيران، لهذا ظهور نظام ديني متشدد كان له أثر بالغ على الوضع في الكويت، وكذلك على منطقة الخليج العربي، وبروز الطائفية وهي تصادم التشدد الديني السني والتشدد الشيعي وهذا التغير كان وبالاً على المنطقة بأسرها، ويتجلى في الكويت أثناء السجال في إطار العمل البرلماني أو حتى في نطاق الإعلام بكافة أشكاله.

ولكن ما زال النظام في الكويت والقوانين تحاول أن تحد من أثر النزاع الطائفي ليكون وفق إطار القانون والدستور ولا يخرج عن ذلك.

▪ تعايش

ما نعنيه أن النظام الحاكم في الكويت والمجتمع الكويتي كان بتوفيق الله في محاولة التعايش مع أوضاع خارجية وأفكار وافدة ولم يصطدم معها أو يقمع أصحابها بالقوة ولم يزج بهم بالسجون وإنما استوعبهم، ولكن التعايش كان ضمن إطار الدستور والقانون، وهذا قد يكون جنَّبنا فِتنًا ومصائب أكبر نرى لها شواهد في دول عربية أخرى.

(٩)

المرأة الكويتية خارج دائرة العباءة !!

▪ من خارج النافذة

على ما أذكر كان ذلك في عام ١٩٦٢م، وقد أخذنا الأهل إلى مدينة الأحمدي في الكويت، والأحمدي كما يعرف الجميع هي مدينة الصناعات النفطية وقد بُنيت المدينة وخُطِّطت على طراز غربي إنجليزي وتحت إدارة شركة نفط الكويت وتحت إدارة إنجليزية آنذاك.. لهذا عندما وصلنا الأحمدي في ذلك اليوم وكان عمري لا يتجاوز ٨ سنوات، أثار استغرابنا نحن الصغار منظر الحدائق الجميلة، والطُرق المسفلتة، والبيوت على النظام الغربي، ولكن ما لفت انتباهي وأنا أطلُّ برأسي من النافذة شيء غريب وهو امرأة تقود سيارة وكانت أجنبية من ملامحها.

ذلك المنظر طغى على كل المناظر الأخرى، حيث لأول مرة أعرف أن المرأة تستطيع أن تقود سيارة، وليس مكانها فقط البيت أو في المقعد الخلفي خلف السائق؛ كما كان الجميع يعي ذلك.

وزميل لنا قال لي: (في بداية الستينيات وعندما كنتُ طفلاً صغيرًا، اقترحتُ على والدي أن تجلس والدتي في المقعد

الأمامي بدلاً من أن تجلس في المقعد الخلفي)، ويكمل: (فأنا كنتُ أجلس في المقعد الأمامي على يمينه، وقد يكون طلبي تأثرًا بالأفلام المصرية حيث تجلس بطلة الفيلم بجانب بطل الفيلم على يمين السائق)، ولكن زميلنا قال: (لقد وبّخني أبي على ذلك القول بقوله "بَعَد") مستهجنًا أن تجلس الزوجة بجانب الزوج مما يتعارض مع تقاليد المجتمع.

ويردِّد كبار السن في بداية التعليم النظامي للبنات مقولة لها دلالات : (البنت إذا علمتها قلَّ حياها)، وقال الشيخ نعمان الألوسي : (مثل النساء والكتب والكتابة كمثل شرير سفيه تهدي إليه سيفًا، فاللبيب من الرجال من ترك زوجته في حالة من الجهل والعمى فهو أصلح لهن وأنفع) - من كتاب تاريخ التعليم.

▪ دونية المرأة

النظرة الدونية للمرأة هي نظرة عالمية وليست مقصورة على العالم الشرقي كما يُعتقد، إنما نراها في الفكر والأدبيات الغربية من بداية التاريخ، ففي التاريخ اليوناني أُعتبرت المرأة هي التي فتحت صندوق "باندورا" وجلبت الحزن والشرور للبشرية... وفي القانون الروماني صُنِّفت المرأة كالطفل، لهذا وُصِفت بأنها أضعف من الرجل بدنيا وتنحصر مهامها في البيت والمطبخ.

ولكن تغيَّرت الأوضاع بعد كفاح مرير لمدة٧ سنة حتى حصلت المرأة على حقوقها السياسية في الولايات المتحدة عام ١٩٢٠م بفضل الرائدة "فرانسيس رايت" (المرجع: تاريخ المرأة في أمريكا- المركز العالمي للمرأة).

وفي إنجلترا في يوليو عام ١٨٨٩م وقَّعت ٢٠٠٠ امرأة إنجليزية على عريضة يطالبنَّ بـ(عدم منح المرأة حق الانتخاب) وكانت هناك مجلة تُدعى "الاتحاد الوطني" وهي مناهضة ومحاربة لحق المرأة في الانتخاب، حيث ذكرت أن النساء لسنَّ مؤهَلات للعمل بالسياسة، هذا ما ذُكر في كتاب " الدخول في اللعبة، تأليف بينيلوب توتسن، إصدار دار كلمة".

▪ المرأة في تاريخنا العربي

كتب التاريخ العربي وضعت صورة المرأة؛ ولظروف ذلك الزمان؛ أن مكانها القصور وردهات الحريم، ولم تكن مساهِمة فعلية في المجتمع إلا ضمن أسوار البيوت والقصور، رغم أن في بداية تاريخنا الإسلامي كان للمرأة دور أكبر، وذُكِرتْ أسماء النساء وسُجلت في المرويات من أحاديث وغيرها.

وهنا لا ننسى ذكر السيدة خديجة والسيدة عائشة رضي الله عنهما، وبنات الرسول صلى الله عليه وسلم، ومشاركة المرأة في

بيعة العقبة.. إلا أن بعد ذلك خفت صوتها ولم تعد تُذكر إلا في ألاعيب ودسائس القصور وتدبير المكائد في الحياة السياسية.

ولكن أعنف ما مرَّ على النساء في التاريخ العربي حدث في العصر الفاطمي، حيث أصدر الحاكم بأمر الله سنة (٤٠٤هـ / ١٠١٣م) قرارًا بمنع النساء نهائيًا من الخروج من دورهن إلى الطرقات ليلاً أو نهارًا أو على أسطح المنازل، وأُغلقت طاقات الدور (البلكون)، فاحتبست النساء في دورهن، فلم تكن تلوح امرأة في طريق.. وبعد هذا القرار تعطلت الحوانيت لعدم تبضع النساء، ولكن تمَّ استثناء النساء العاملات في غسل الموتى ومن تُباع في السوق كالرقيق، ولا تخرج امرأة من دارها إلا برقعة، وهو كتاب يوقِّع عليه المحتسب، ويقوم أحد رجال الشرطة أو ولي أمرها بمرافقتها إلى مقصدها وإعادتها.. واستمر المنع لسبع سنين حتى وفاة الحاكم بأمر الله (المرجع: كتاب المجتمع المصري في العهد الفاطمي ـ دكتور عبد المنعم سلطان ـ دار المعارف، ط ١٩٨٥).

▪ نصف المجتمع

في كتابه المعنون (الإسلام بين الشرق والغرب) يقول "عزت بيجوفتش" رحمه الله، وهو رئيس البوسنة والهرسك السابق؛ بما معناه أن المرأة في المجتمعات دائمًا تمثِّل النصف

عدديًا، وقد لا نجد أن المرأة تمثل أقلية في أي مجتمع، ويقول على ما أذكر والكتاب ليس بين يدي؛ يقول بيجوفتش: وهذا أمرٌ إلهي لا نفهمه، ويدلل على ذلك بأن بعد الحرب العالمية الثانية قُتل ما يقارب ٧٠ مليون في أوروبا ومعظمهم من الذكور، وأصبحت الإناث في ألمانيا وأوروبا عددهنَّ أكبر بكثير من الذكور، ولكن بعد انتهاء الحرب وبسنوات قليلة زاد عدد المواليد من الذكور بصورة غير مفهومة حتى تساوت النسبة بين الذكور والإناث بعد ذلك، ويفسِّر ذلك بأنه أمر إلهي لا تدخل للبشر به.

ودائمًا ما يقال إن المرأة نصف المجتمع؛ وهذه حقيقة... والسؤال: ماذا لو عطلت النصف في جسدك أو أقصيته؟، بمعنى الإنسان بيدٍّ واحدة معطل، وبكِليةٍ واحدة معرض للخطر، وبعينٍ واحدة أيضًا لا يستطيع أن يتحرك بسهولة، ولو نأتي لإنسان ونقول نريدك أن تتحرك برجل واحدة لمدة يوم واحد، حتمًا سيرفض وسيكون معوقًا كونه لا يستطيع أن يتحرك كما يتحرك بقية الناس.

وهكذا المجتمع، عندما تُقصي جزءًا منه، وهو المرأة، فهو في وضع إعاقة بمعنى مجتمع معوق، أو إذا كان نظام سياسي يُقصي المرأة فهو نظام معوق؛ فمكون واحد منه لا يعمل كما يجب، والمجتمعات التي تطورت في عصرنا الحديث لم تتطور إلا بمشاركة كل أفراد المجتمع وليس بمكون واحد فقط وهو الرجل.

والتقدم في زمننا هذا لا يتم في المجتمعات إلا بمشاركة الرجل والمرأة، وأرى أن مفهوم التقدم ليس هو أن يعيش المجتمع ليأكل ويشرب ويعيش بأمن فقط، وإنما أن يشارك بإنجاز علمي أو فكري يفيد البشرية، وهذا لا يتم إلا بمشاركة جميع مكونات المجتمع.

▪ لماذا الإقصاء.. بالماضي

علينا أن نعترف أن الإقصاء ليس في مجتمعاتنا العربية أو الشرقية فقط، إنما كان إقصاء المرأة حقيقة راسخة؛ وحتى في الغرب كما أسلفنا من قبل، وبتفسيري أن الإقصاء كان واقعًا تحكمه الأوضاع والظروف في الماضي، فقد كانت المرأة تعمل وفق إمكانياتها في محيط المنزل أو الحقل أو في البراري، ولكن يتوقف دورها عند ذلك حيث أعمال تناسب طبيعتها.

هنا علينا أن نتساءل: لماذا برز دور ومشاركة المرأة في القرن الأخير؛ بمعنى القرن الماضي، حيث راحت تأخذ دورها وخاصة في النصف الأخير منه فالتحقت بركب التعليم وبالعمل في كافة المجالات وحتى في دولنا العربية؟.

عندما نتكلم عن الغرب فقد التحقت المرأة بركب التعليم مبكرًا، ولكن كانت مهمشة قبل ذلك، وفي الحرب العالمية الأولى

والثانية اضطرت المجتمعات الغربية أن تزجَّ بها في مجالات أخرى، لهذا كانت المرأة مُجْبَرَة أن تشارك بالحرب مما أخرجها من دائرة المنزل والعزلة المجتمعية، وإن كانت لم تلتحق بساحات القتال كمحاربة كما حدث في الحروب الأخيرة، إنما اضطرت أو أُجبرت أن تلتحق بالعمل بالمصانع؛ مصانع الأسلحة وكافة المصانع والمرافق التي يحتاجها المجتمع لتسيير الحياة في ظروف الحرب، بينما ذهب الرجال لساحات القتال.

أمرٌ آخر، لماذا أصبحت المرأة تلعب دورًا أكبر في جميع المجتمعات وأيضا العربية منها، بينما كانت في الماضي ينحصر دورها بالمنزل أو أعمال محدودة في المجتمع؟ وأرى أن الوضع بالسابق كان طبيعيًا، فمفردات العمل أغلبها حينذاك كانت تحتاج قوة عضلية والرجل مؤهل لمثل هذه الوظائف، فمِهن عدة منها بحَّار، نجَّار، مُحارِب، حدَّاد، صيَّاد، وغيرها، فمعظم هذه الأعمال تحتاج إلى قوة العضلات وليس العقل وسرعة البديهة فقط.. ولكن في القرن الأخير وفي أواخره ظهر إلى الوجود الكثير من الأعمال التي لا تتعلق بالقوة العضلية والجسدية إنما بالعقل، ومن هذه المهن موظف خدمات، مبرمج كمبيوتر، محلل، محاسب، مصمم، مهندس، طبيب، مدرس، مدقق... تلك المهن وغيرها لا تحتاج إلى قوة عضلات أو جهد بدني فقط، إنما قوة عقلية وفطنة وذكاء، وهذه المهن بإمكان أن يقوم بها الرجل كما تقوم بها

المرأة، وأغلبها ليس متوفرًا في أزمان سابقة، لهذا فُتح المجال للنساء بالعمل بمهن جديدة بعضها لم يكن معروفًا من قبل.

أمَّا القوة الذهنية، فقد نُشر تقرير أخير في جريدة القبس الكويتية (عدد ٢٣ يوليو ٢٠١٢ ص ٣٤) حيث يقول الباحث "جيمس فلين" أنه خلال المائة سنة الأخيرة تطور ذكاء الرجل والمرأة، ولكن المرأة حققت تقدمًا أكبر في اختبارات الذكاء (أي كيو) بمعدل خمس نقاط.. وهذه الدراسة المزعجة تؤرق الرجل، حيث تبيِّن أن المرأة أكثر منه ذكاءً.. والدراسة ستصدر في كتاب في فترة لاحقة.

البعض يعتقد أن محاربة المرأة وإبعادها عن الحياة العملية كان مقصورًا على المجتمع الشرقي؛ وأعني عالمنا العربي، وهذا غير صحيح، فكان التهميش مصاحب لكل المجتمعات وحتى الغربية منها، وقد حاربت المرأة في الغرب حتى أصبح لها مكانة ودور؛ ليس في الحياة فقط؛ إنما حتى في الحياة السياسية وإدارة دفة الحكم، وهنا نذكر "مارجريت تاتشر" التي لُقبت بالمرأة الحديدية وأنقذت انجلترا من الانحدار السياسي والاقتصادي، بل خاضت حرب فوكلاند وربحتها، والآن نرى رئيسة الحكومة في ألمانيا السيدة "ميركل" وهي تقود أوروبا بأكملها وتحدِّد لها كيفية الخروج من أزمتها المالية.

▪ الكويتية خارج العباءة

بلا شك أن التطورات التي حصلت في الشرق الأوسط بعد انهيار الخلافة العثمانية وانفتاح العالم العربي على الغرب، إنما كان لها تأثيرات سياسية واجتماعية وثقافية في عالمنا العربي، وفي مصر كانت أولى حركات تحرر المرأة بعد ظهور التعليم النظامي، ونرى المرأة المصرية تخلع الحجاب وتطالب بحقوقها منذ عام ١٩١٩م في مظاهرات ضد الإنجليز، ونذكر الرائدة "هدى شعراوي" وأدبيات "قاسم أمين".

ما حدث في جزء من العالم العربي جرى بالكويت لعوامل عدة، التغير الاجتماعي نتيجة ازدياد الموارد النفطية، وعودة المتعلمين من جامعات عربية، هذا جعل المرأة الكويتية تبادر لتغيير وضعها الاجتماعي من دور محدود داخل جدران المنزل، إلى دور أكبر خارجه؛ ولكن بمبادرات رمزية.

أول المؤشرات التي أطلعتُ عليها وأعتقد لم يشر لها أحد من قبل؛ ما ذُكر في كتاب "الدكتورة ماري" (في جزيرة العرب - مذكرات ماري اليسون). إصدار مركز البحوث والدراسات الكويتية - ط٢٠٠٩... وماري اليسون هي طبيبة أمريكية عملت في الكويت والبحرين وعُمان منذ عام ١٩٣٤ وحتى غادرت الخليج في بداية السبعينيات من القرن الماضي، إلا أنها عملت لأطول فترة في

الكويت وعاصرت فترة الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات؛ وهي فترة تغير المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، وفي كتابها - وهو مذكرات تتحدث غالبًا عن المرأة كونها كانت تعالج النساء في مستشفى الإرسالية الأمريكية في الكويت أو ما يُعرف بالمستشفى الأمريكاني - تذكر ماري اليسون في أحد الفصول عن رواية سيدة كويتية حكت لها تُدعى "نورة"، فتقول: (وقد أخبرتني نورة أنها في إحدى المرات تناقشت مع بعض النساء الكويتيات عن نزع الحجاب في إيران، فاجتمعن معًا ووقَّعن رسالة للشيخ عبد الله يطلبن منه أن يأمر النساء الكويتيات بنزع الحجاب كما فعل الشاه في إيران، فأجاب الشيخ عبد الله: (إنه ليس من صلاحياته تقرير أمر النساء) وهنا تعني الشيخ "عبد الله السالم الصباح" رحمه الله، والحدث في بداية أو منتصف الخمسينيات، وكان ردُّ الشيخ بليغًا وحكيمًا.. وقد أشرتُ لهذه الرواية في فصل سابق.

ومما ذكر نعرف أن ذلك يبدو حركة متقدمة للتحرر من قبل المرأة الكويتية، وهذا جاء من تأثير مباشر لما حدث في إيران وتركيا في بداية العشرينيات من القرن الماضي حيث أجبر حُكَّام - إيران "شاه بهلوي"، وكذلك "أتاتورك" حاكم تركيا - النساء على خلع الحجاب.

أما الحركة التالية الملفتة للنظر فقد روتها السيدة "فاطمة حسين العيسى" في كتابها (أوراق فاطمة حسين) وهي سيدة كويتية فاضلة وأشهر من نار على علم في الكويت كإعلامية ومثقفة، فتذكر في كتابها: (في عام ١٩٥٣ قرَّرتْ ومجموعة من صديقاتها في ثانوية القبلة في الكويت بحرق الخمار في ساحة المدرسة، وتمَّ تنفيذ الفعل وسط دهشة الجميع، وخرجت من المدرسة سافرة، ولكن لم تكن إلا حركة رمزية ودليل على الرغبة في الصدام مع الموروث، حيث بعد عودتها للبيت وبَّخها الأهل على فعلها، وقاموا بشراء خمار جديد).

ويبدو إن مفهوم (الخِمار) الذي ذُكر ليس النقاب المعروف حاليًا والمنتشر في بعض البلدان العربية، إنما ما يُسمى (البوشية) وهي ساتر خفيف يغطي وجه النساء، وكانت الجهات التعليمية في الكويت حتى بداية الخمسينيات تُلزِم المدرسات حتى الأجنبيات بلبس العباءة والبوشية، وكان من المعيب على النساء الخروج سافرات في الكويت.

ولكن ككاتب أودَّ أن أُطلق على المرأة الكويتية (المرأة المدللة) فمنذ بداية الستينيات وفي عهد الشيخ "عبد الله السالم" صدرت الكثير من القوانين المدنية التي لم تُفرِّق بين الرجل والمرأة، ولم يكن هناك محظورات على المرأة تتعلق بالعمل أو اللبس أو قيادة السيارة، وما شابه ذلك، بل إن قانون الأحوال الشخصية يعطي

المرأة حقوقًا أكثر من الرجل، لهذا شقَّت طريقها بسهولة ويسر تحسد عليه من باقي زميلاتها الخليجيات، فقد احتلت المرأة الكويتية أعلى المناصب؛ سفيرة ووزيرة في الحكومة ونائبة في البرلمان إلى وظيفة شرطية، أو حتى العمل بمنصب غير مدني في سلك الإطفاء.

وعن رواية الباحث الأستاذ "صالح المسباح" يذكر أن الشيخ "جابر الأحمد" رحمه الله، له الفضل في أن تلتحق النساء الكويتيات في جميع المهن بالدولة ولا يقتصر عملهن فقط في سلك التدريس، حيث أصدر في بداية الستينيات عندما كان وزيرًا للمالية قرارًا بأن تُفتح جميع المهن للفتيات الكويتيات بعد أن زادت نسبة من يتخرجنَّ من جامعات من خارج الكويت وبتخصصات ممكن أن يعملن في جميع القطاعات؛ وليس التدريس فقط؛ كما هو متعارف قبل ذلك.

▪ الكويتية والحق السياسي

عندما نتحدث عن الحقوق السياسية للمرأة الكويتية، فالدستور لم ينص على إقصائها، إنما قانون الانتخاب أوقف مشاركتها حتى أُقر القانون بمنحها الحقوق السياسية عام ٢٠٠٥م، وكان يعارض هذا القانون لسنوات طويلة التيارات التقليدية والدينية

السياسية، وكذلك التيارات ذات التوجه القَبَلي، وقد حاربت هذه التيارات بشراسة لوقف هذا الحق، كما أن الحكومة أيضًا لم تكن متحمسة لمشاركتها لأسباب انتخابية، ولم يكن هناك تحرك رسمي إلا عام ١٩٩٩م من قِبَل صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد، رحمه الله، بمرسوم ضرورة، إلا أنه قوبل برفض من البرلمان وأُسقط.

لهذا نجزم بأنه لم يكن هناك كفاح للنساء من أجل الحصول على الحقوق السياسية ما عدا محاولات رمزية قامت بها بعض النسوة منهن "نورية السداني"، وبعض مطالبات من رموز التيار الليبرالي من الرجال من أعضاء مجلس الأمة داخل مجلس الأمة، ولكن كلها كانت محاولات خجولة وتُقابَل بالرفض.

وفي الألفية الجديدة كان هناك ضغوط دولية وخارجية وكذلك إعلامية داخلية ورأي عام ضد عدم منح النساء حقوقهن السياسية، هذه الضغوط دفعت الحكومة للسعي من أجل إقرار القانون لكي تقدِّم صورة حضارية أفضل للكويت عالميًا، وكان لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد دورٌ كبيرٌ في إقرار القانون.

▪ فكر تقليدي يسبح ضد التيار

ومع ما ذكرنا إلا أن هناك مَنْ ما زال يردِّد مقولة (المرأة مكانها البيت) وفق تراثنا الفكري الديني والمجتمعي، وهناك مطالبات من بعض أعضاء مجلس الأمة بمنح المرأة راتبًا لجلوسها في البيت، ولكن هذا الفكر لا يعي أننا لو طالبنا كل النساء بالجلوس بالمنازل فمن سيدرِّس الأبناء والبنات في المدارس، ومن سيعالج المرضى بالمستشفيات، وهل سنقوم باستيراد نساء أجانب للعمل بدلاً منهن.

ولكن خروج المرأة للعمل وفي جو مختلط أيضًا له سلبيات، إلا أن هذا لا يلغي حق المرأة بالمشاركة، فالخروج للعمل وحصولها على دخل مادي أعطى لها استقلالية تامة عن الرجل ولها دور أكبر داخل المنزل، مما خلق وضعًا جديدًا للأسرة، فالرجل ليس هو صاحب القرار وحده كما بالسابق، وهناك من يرى أنها فقدت شخصيتها كامرأة أنثى بمعنى فقدت أنوثتها.

وفعلاً استمعتُ لقول في برنامج إذاعي من سنوات، هذا القول لفت انتباهي، وهو أن المرأة تتميز بأنوثتها أو ما يسمى بـ"الغنج" والدلال، وهذا معروف لدى الجميع وتمارسه داخل المنزل، ولكن المرأة عندما خرجت للعمل واختلطت بواقع به رجال، اضطرت إلى أن تتصرف كرجل؛ أو مُجبرَة أن تكتسب بعض

صفات الرجولة، من هذه الصفات أن لا تبتسم أو تكون جادة وأن لا تضحك، وأن تعمل بجد وبخشونة حتى لا يطمع بها أحد، ورغم إن هذه الصفات ضرورية داخل مجال العمل إلا أن المرأة أخذت هذه الصفات إلى منزلها وخارجه، وبهذا تغيرت شخصيتها وأصبحت تكتسب صفات رجولية قد تكون غلبت على شخصيتها الأنثوية الأصلية.. هذا ما سمعتُ وقد يكون به بعض الصواب لو أُجريت دراسة علمية.

(١٠)

الـثابت و الـمتغيـر - الكويت من الداخل

▪ الكويت تجمع حديث

تعتبر الكويت من الدول حديثة التأسيس، أو كتجمع سكاني مقارنة مع الدول الأخرى في المنطقة العربيةٍ، فلم يمضي على تأسيسها ككيان سياسي سوى ٣٠٠ سنة، وعندما نعود للمراجع فنجد أنه وفقًا لأحد المصادر في عام ١٧٦٦م يذكر "كارستين نيبور" أن عدد سكان الكويت ما يقارب ١٠ ألاف نسمة، بينما في عام ١٩٥٧م - وهو أول إحصاء رسمي - فعدد السكان يقارب ٢٠٠ ألف نسمة منهم ١١٣ ألف نسمة من الكويتيين، وذلك وفقًا لكتاب (الكويت والخليج العربي في السالنامة العثمانية) للباحث "طلال الرميضي".

بينما يذكر "د. خليفة الوقيان" أن بعض المصادر ذهبت إلى أن الكويت تأسست عام ١٦١٣م، وقد دوَّن هذا في كتابه (الثقافة في الكويت ط٢٠١١). أما إحدى الخرائط القديمة المؤرخة ١٨٠٣م فقد أطلقت على الكويت اسم "جمهورية" كون أهلها اختاروا الحاكم بالتراضي.

ويطلق عليها أحد الأجانب في القرن قبل الماضي وبعام ١٨٠٢م بأنها قرية أطلق عليها (قرين) وتبعد عن البصرة أربعة أيام، والكويت يُطلق عليه القرين سابقًا، ويقول عنها الشاعر النجدي "عبد الله بن خليف" - وقد عاش فيها ما يقارب عقدًا من الزمان في الكويت وعاد لموطنه الزلفي بنجد- وهو يرسل قصيدة لقريب له بالكويت ويطلق عليها مسمى القرين الشمالي فيقول :

وإلا قضينا في رجا الله بالإكمال   من دارنا تلفي القرين الشمالي

▪ هجرات

وبإمكاننا أن نؤكِّد إن الكويت حديثة التأسيس؛ ليس بالرجوع للمراجع والوثائق التاريخية؛ إنما بالرجوع لأصول سكانها، حيث بإمكاننا فقط من أسماء العائلات نجزم أنها دولة حديثة.

ومرجع ذلك أن معظم العائلات تعرف أصولها أو من أين جاء أجدادها الأوائل للكويت وفي أي فترة من الزمن، ويشهد على ذلك ألقاب العديد من العائلات الكويتية، فيعود لقب العائلة للمكان الذي جاءت منه، ففي الزمن الماضي إذا قدم شخص ما من "نَجْد" حيث يتبين ذلك من لهجته فيطلق عليه (فلان النجدي) فيلتصق هذا المسمى باسم العائلة، لهذا نجد أسماء عائلات مثلاً "النجدي" تعود لنجد، و"الحساوي" للإحساء، و"العُماني" لعُمان،

و"الصوري" لصور بعمان، و"المسقطي" لمسقط، و"القصيمي" للقصيم، و"الغاطي" للغاط بنجد، و"العوضي" لمدينة عوض في إيران، و"البوشهري" لبو شهر بإيران، و"بولندو" لبلند بإيران، و"الزعابي" لزعاب وهي جزيرة بالإمارات، و"الشطي" لشط بني تميم بشط العرب، و"البصري" للبصرة، و"الزنجباري" لزنجبار، وغيرها.

وهكذا عشرات الأسماء لا يمكن حصرها لأُسر تعود لمدن وقرى في بلدان أخرى حول الكويت هاجرت منها عائلات قبل قرن أو قرنين من الزمان، واستقرت بها وأصبحت جزءًا من النسيج المجتمعي الكويتي.

وهناك أُسر تنتمي لأسماء قبائلها أو لفخوذ القبائل التي كانت تستقر بالبادية قبل النفط، وهي من نسيج المجتمع الكويتي، وبعض منها كان موجودًا قبل النفط، والآخر نزح للتجمعات الحضرية بعد ظهور النفط وتحسن الأحوال داخل المدن بتوفر فرص عمل جديدة.

▪ تجانس اجتماعي

ما ذكرنا من تنوع حضري وقَبَلي إنما يُبيِّن مجتمعًا ينبض بالحياة ومن أصول وأعراق مختلفة، ولم يكن من عرق واحد

فقط، لهذا ترى هذا التنوع كذلك في المرجع المذهبي، فهناك المذهب السُّنِّي وهو الأغلب، فمن قدم للكويت قبل انتشار الدعوة الوهابية ينتمي للمذهب المالكي كأسرة الصباح وعدد من الأسر الكبيرة، ومن قدم بعد الدعوة الوهابية ينتمي للمذهب الحنبلي.. وهناك المذهب الشيعي وهذا المذهب هناك تنوع داخله ففئة من العائلات ترجع لأصول فارسية وفئة أخرى أصولها عربية، وحتى بعض من نزح من إيران البعض أصوله عربية سواء من ينتمي للمذهب السُّنِّي أو الشيعي.

وعندما تدخل مدينة الكويت وهي العاصمة تجد هذا المزيج المتعايش فترى هناك مسجدًا للسُّنة، وبجواره مسجد آخر للشيعة، ولا تجد استغرابًا في ذلك.. وقبل قرنين من الزمان يحكي كبار السن عن أجدادهم أن داخل الكويت كان يوجد مسجد بجانبه كنيسة وبقربهما معبد لليهود، وما زالت في مدينة الكويت مقابر مختلفة وفقاً للديانات، فمقبرة لأهل السنة ومقبرة جعفرية ومقبرة لليهود، وهناك كنائس داخل المدينة أقدمها مضى عليه أكثر من قرن من الزمان.

ما نعنيه أن ذلك التمازج خلق بيئة اجتماعية حيوية، وكاتب هذا المقال تواجد في مجالس كبار السن مِنَّ الذين انتقل أغلبهم إلى رحمة الله ولم يروِ أحدهم أن هناك حدثت فتنة طائفية بين أفراد المجتمع، أو صدام خطير، وهذا يُحسب للمجتمع والنظام

الذي يحاول دائمًا أن يكون على مسافة واحدة من الجميع، وكان الدستور في عهد "عبدالله السالم"، رحمه الله عام ١٩٦٢، ضامن أساسي لعدم الخروج على هذا النهج، وإن كان البعض يحاول أن يخرج عنه إلا أنه يلجم في أغلب الفترات من فئات المجتمع سواء عبر الحوار أو تطبيق النُظم والقوانين.

وعندما تطالع فصولاً من كتاب الدكتور "خليفة الوقيان" (الثقافة في الكويت - بواكير اتجاهات.. ريادات) فإنك ترى كم حارب المجتمع طوال تاريخه كلاً من حاول أن يشعل فتنًا طائفية أو بثَّ أفكارًا متشددة خشية أن تشعل انقسامًا بالمجتمع.

ويجدر أن نذكر أن المجتمعات المتنوعة دينيًا وعرقيًا غالبًا ما تكون أكثر إبداعًا وحيوية، إن لم يتدخل طرف أجنبي أو محلي حاقد ليشعل الفتن بينها، وهنا نذكر مجتمع كالولايات المتحدة يضم أعراقًا عدة ومذاهب شتى إلا أنه يحافظ على ريادته عالميًا في نواحٍ علمية وثقافية وغيرها من مكاسب علمية تبهر العالم.

ولكن في العقد الأخير، يرى المتابع ما يجعله يشعر بالقلق من تنامي زرع فتن بين أفراد المجتمع عبر وسائل الإعلام سواء كانت صُحفًا أو قنواتٍ خاصة- أو عبر وسائل التواصل الحديثة أمثال الفيسبوك والتويتر والمدونات وغيرها، التي حتى الآن لم تُوضَع لها القوانين التي تحجِّم من يستغلها لإشعال الفتن،

وحروب داخلية لأهداف شتى، ولكن مع هذا يبدو المجتمع في كفاح حتى لا ينعكس ما يحدث بالعالم العربي على الواقع الكويتي من فِتنٍ مذهبية وتغيرات سياسية غير محمودة تخرج عن نطاق الدستور.

▪ هل تغيَّر المجتمع الكويتي

التغير الاجتماعي هو نتاج طبيعي لأي متغيرات تجري على الأرض اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو سياسيًا، ومن يرفض التغيير إنما يجد نفسه بعد حين في أزمة هوية، ولا شك أن اكتشاف النفط في الكويت يعتبر عاملاً مهمًا نقل الكويت من بلد صغير يعتمد على التجارة إلى بلد يملك ثروات مهمة جعلته محط أنظار الآخرين.

وذكرت المصادر التاريخية بأن ما حدث في منتصف القرن العشرين يعتبر معجزة أنقذت الكويت وجيرانها من خطر محدق، ففي الثلاثينيات والأربعينيات كاد المصدر لرئيسي لرزق الكويتيين؛ وهو صيد اللؤلؤ والتجارة؛ أن يتوقف لعاملين هما :

العامل الأول: بسبب اختراع اللؤلؤ الصناعي من قبل اليابانيين مما ألحق ضررًا بالغا بهذه المهنة القديمة، أو هو أوقفها في الكويت وباقي إمارات الخليج.

والعامل الثاني: هو استقلال الهند عام ١٩٤٨م عن بريطانيا، وبذلك يصعب على أهل الكويت والخليج سهولة التعامل مع الموانى الهندية تجاريًا كما بالسابق عندما كانت تحت الإدارة الإنجليزية.

إلا أن المعجزة حدثت بفضل الله باكتشاف النفط وبتصديره بعد الحرب العالمية، وقد كان هذا هو المُنقذ من الخطر المحدق، و"جون فيلبي" في أحد كتبه - وقد عاش في العشرينيات من القرن الماضي في الجزيرة العربية - كان يتوقع أن لا يبقى أحد من سكان الجزيرة العربية لكثرة الأمراض ولكثرة الحروب بين القبائل.. إلا أنه بحمد الله لم يحدث هذا بفضله ورحمته.

▪ الثابت والمتغيِّر

الكويت كمجتمع عربي ويقع في محيط الجزيرة العربية يجاوره البحر وتحيط به من جوانبه الصحراء لابد أن يتغير بعد وصول عوائد النفط بشكل أبرز في بداية الخمسينيات، وكما ذكرنا؛ المجتمعات تتغير بصورة أسرع عند التغير الاقتصادي مما يتيح لها الانفتاح على الخارج والاتصال مع الآخرين، حيث أصبح البلد مصدر جذب للبشر؛ وليس كالسابق.

وبدأ التحول بالانفتاح على الآخر سواء عبر السفر أو قدوم جماعات مختلفة من أهل فلسطين بعد النكبة عام ١٩٤٨م للعمل والاستقرار، وكذلك جماعات من أهل الشام بعد أن أصبحت الكويت بحاجة فعلية لأيدي عاملة ماهرة في كافة القطاعات سواء تعليمية أو صناعية أو خدمية.

قدوم فئات سكانية من ثقافات مختلفة، إلى جانب ما حدث بالعالم العربي في الأربعينيات والخمسينيات من أحداث سياسية؛ كان له أثر على المكون الفكري والثقافي الكويتي، فأصبح الثابت متغيرًا، بل ومقبولاً لدى البعض، ومؤكد أن بإمكانك أن تتغير ماديًا بسهولة؛ كأن تركب سيارة بدل الدابة، كما كان بالسابق، ولكن من الصعب أن تتغير فكريًا بنفس السرعة، هنا نذكر أن بعض من درس في مصر أو في بغداد وبيروت في الأربعينيات وعاد للكويت راح يستخدم بعض مفردات لهجات تلك البلدان في حديثه، أو حتى يلبس اللباس الإفرنجي، ورغم أن هؤلاء وهم من الطبقة المثقفة ويعدون على أصابع اليد ،إلا أنها ظاهرة لم تستمر ولم يتقبلها الأكثرية، وفضَّ لوا التمسك بلهجتهم ولباسهم التقليدي، وهذا حدث في بداية الخمسينيات، ومن هؤلاء المربي "عبد العزيز حسين" والشاعر "أحمد العدواني" والشاعر "يعقوب الرشيد" و"عبد الله حسين"؛ رحمهم الله، والدكتور "أحمد الخطيب"، وآخرون.

ولكن بدأ مؤشر آخر يلقى القبول، وهو تأثير المد القومي أو الليبرالي على مكونات المجتمع الكويتي وتغير الأسماء المتداولة فبعد ثورة ١٩٥٢م في مصر التي ألهبت حماس الجماهير العربية كان تأثير ذلك في الكويت ليس من باب الحماس لها، إنما قيام الكويتيين بإطلاق أسماء جديدة على المواليد، فبدلاً من الأسماء المعتادة مثل جاسم، بدر، سعود، فهد، حمود.. إلخ، تمَّ تسمية المواليد بأسماء جديدة لم تكن مقبولة من قبل وكان ذلك في بداية الستينيات مثل أسماء من قاموا بثورة ١٩٥٢م في مصر أمثال محمد نجيب، وجمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر، وغيرهم، لهذا سمَّى عدد من الكويتيين أبناءهم بأسماء مثل جمال ونجيب وعبدالحكيم وسمير وحسام ولؤي، وغيرها من أسماء جديدة تتناسب مع ما حصل من انفتاح ثقافي واجتماعي.

ولكن الملفت للنظر أن الكثيرين توقفوا عن استخدام هذه الأسماء الحديثة وعادوا مرة أخرى في الثمانينيات للأسماء القديمة (سعود وبدر وفهد) وهي أسماء الأجداد والآباء، حتى أن بعض من سمَّى ابنه "سمير" أو غيره عاد مرة أخرى ليغيِّر الاسم رسميًا وليعود لاسم متوارث قديم.

▪ الزي بين الثابت والمتغير

قبل سنة قلتُ لقريبٍ لي : (إنني أنا وأنت بعد فترة زمنية قريبة سيعترينا الخجل عندما نسير في الشارع أو في أحد الأسواق التجارية الكبيرة بالكويت). ولقد أثار ذلك استغرابه متسائلاً : (كيف ؟) أجبته : (سيعترينا الخجل عندما نسير ونحن نرتدي لباسنا الشعبي وهو "الدشداشة والغترة والعقال"، كون معظم من يسير بجانبنا من الشباب الكويتي وحتى الكبار يرتدون البنطال والتي شيرت أو الملابس الغربية، ونبدو كأننا خرجنا من زمن ماضٍ أو جزء من التراث). وهنا ردَّ صاحبي وبحسرة : (كلامك صحيح يا فلان).

وقبل فترة سألني ضيف خليجي سؤالاً وهو: (هل عادة لبس الملابس الأوروبية للكويتيين أتت إثر تحرير الكويت من قبل مشاركة الأمريكان أو التحالف الغربي ؟)، وكانت إجابتي بأن الأمر لا يعود لذلك إنما يعود لعوامل عدة منها (إنَّ من شبَّ على شيءٍ شاب عليه) فمعظم الأمهات تلبس أطفالها الصغار الملابس الإفرنجية وهي (البنطال والتي شيرت والترينِنج سوت) لكونها عملية أكثر وبألوان وأشكال متعددة أفضل من (الدشداشة) التي تحتاج إلى تفصيل خياط وغسيل وكوي من يوم وآخر.

أما العامل الآخر وهو المهم فهو الإعلام، فالإعلام الأمريكي أو الغربي ساهم بصورة كبيرة في نواحٍ عدة في حياتنا، وهنا لا نعني الكويت فقط، إنما كافة نواحي عالمنا العربي، وهذا ما يُطلق عليه "الغزو الثقافي"، وندلل على ذلك إن تغيير الموروث الثقافي ليس بدول أجنبية ترسل جيوشًا للتغيير، إنما بخطط ممنهجة لها أهداف تجارية وثقافية لا تتطلب جنودًا ولا دبابات ولا طائرات ولا إطلاق رصاص.

هؤلاء الجنود الغُزاة الذين يغيرون ثوابتنا، يأتون عبر الفضاء.. هؤلاء هم (الممثلون.. نجوم السينما) الذين نسخر منهم، ونحتقر مهنتهم، والذين يظهرون لنا عبر أفلام السينما، أو على شاشات القنوات التلفزيونية عبر مسلسلات درامية، فعندما تجلس المرأة أو الرجل أو الطفل ويشاهد فيلمًا أمريكيًا ويرى البطل يلبس الجينز، فهذه دعاية لهذا اللباس، أو نراه يدلف في مشهد إلى مطعم ماكدونالدز، فهذه دعاية مبطنة للأكلات السريعة، أو يقود سيارة أمريكية، أو البطلة ترتدي زيًا حديثًا... لهذا أبطال السينما والتلفزيون هم جنود مجندة لنشر ثقافتهم الخاصة ولنقلها عبر السينما للشعوب الأخرى، فالسينما صناعة وليست كما نعتقد؛ فقط ترفيه؛ وقد نجحوا بالفعل، وما يُبث عبر تلك الوسائل يُغْني عن عشرات الخطب والمواعظ أو حتى الفواصل الإعلانية أو الكُتب.

وهنا أذكر قول أحد المفكرين وبما معناه (بأن الاتحاد السوفييتي لم يتفكك بعد سبعين عامًا بفضل جيوش وصواريخ أرسلتها الولايات المتحدة، إنما بفضل السينما والتلفزيون الذي دخل منزل المواطن بالاتحاد السوفييتي واخترق ثقافته، وأوضح له إنجازات الليبرالية وفشل الشيوعية والاشتراكية حيث يستطيع الأمريكي البسيط أن يحصل على سيارة أو هاتف منزلي أو خبز متى ما أراد، بينما مواطن الاتحاد السوفيتي أو الدول الاشتراكية سابقًا يحتاج لانتظار سنوات حتى يحصل عليها أو يقف في طوابير من أجل الخبز.. لهذا أشرطة الأفلام روَّجت لتلك الفروقات.

وهنا نعود لتغيير الموروث الكويتي للملبس من ثوب شعبي من (غترة وعقال وثوب) إلى (الجينز والتي شيرت) وخاصة في السنوات الاخيرة، لكن رغم ما حدث إلا أن الشيء الجدير بالذكر والمبهج إن الشاب الكويتي رغم أنه أُعجب باللباس الغربي إلا أن هناك ازدواجية في الفكر لها إيجابية، وهي أن الشاب الكويتي لم يتخلَ عن لباسه التقليدي، فنراه مثلاً يذهب إلى العمل باللباس الشعبي، وكذلك إلى الأعراس وعند العزاء، ولكن الملابس الأجنبية يفضِّلها عند الذهاب إلى الأسواق التجارية وهي المولات والمطاعم والشاليهات وخارج المنزل.. إذًا لم يتخلَ عن لباسه الشعبي إنما يفتخر به ويرتديه في أماكن، كما ذكرتُ سابقًا.

ولكن مع هذا يجدر أن نبيِّن أن تلك الظاهرة تختلف من مناطق سكنية لأخرى في الكويت، حيث تقلُّ في مناطق ذات تواجد قَبَلي، الذي ما زال محافظا عن مناطق أخرى.

▪ نساء وتغيير

أمَّا النساء في الكويت فقد واكبنَّ حركة المجتمع التي كانت تتغير بسرعة نتيجة توفر مداخيل الثروة النفطية بين أيدي أبناء المجتمع، وكذلك انسلاخ العالم العربي عن هيمنة الحكم العثماني وانفتاحه على الغرب، وبروز التيارات الليبرالية نتيجة وقوع الكثير من البلدان العربية تحت وصاية عواصم غربية كإنجلترا وفرنسا.

وكانت النساء في الكويت أكثر جرأة في مواكبة التغير في الزي، فمن التزام بالزي العربي الشعبي للنساء وهو العباءة وغطاء الوجه (البوشية) حتى الخمسينيات، إلى الانفتاح على الملابس الغربية أو ما ترتديه النساء في مصر والشام، لهذا خلعت العباءة في بداية الستينيات للفتيات، بينما تمسكت بالتقاليد النساء الأكبر سنًا، أو حتى في السبعينيات ظهرت في العالم موضة الميني جوب ورغم أنه وصل للكويت إلا أن ذلك كان محدودًا جدًا ولم يستمر وفي سياق الموضة ليس إلا.

ولكن مع تغير الأوضاع السياسية والفكرية في المنطقة، إلا وواكب ذلك تغير كبير، فما إن هبَّت رياح حركات الدين السياسي أو الصحوة الدينية، إلا وأعقب ذلك تغير في الفكر والملبس، ففي منتصف السبعينيات بدأ ظهور لبس الحجاب على الطريقة المصرية مع بروز تيار الإخوان ممثلاً بجمعية الإصلاح، وفي الثمانينيات كان هناك اتجاه نحو لبس النقاب عندما ترسخت حركة السلفيين ويمثلها جمعية إحياء التراث.

وهنا يجب أن نبيِّن أن ما حدث، لم يكن للدولة أو النظام دخل فيه، فلم تكن هناك قوانين تلزم النساء بزي معين، إنما تُرك الأمر للمجتمع لأن يتعايش مع الأصلح له؛ على أن لا يتعارض مع القوانين، ولكن لتلك الجمعيات الدينية دورٌ كبيرٌ في ذلك وامتزاج الفكر الديني مع الفكر القبلي المحافظ بالأصل.

لهذا لو تجولت في أروقة جامعة الكويت لوجدت الطالبة السافرة وبجانبها المحجبة وهناك من تلبس العباءة وأخرى تلتزم النقاب، ومع هذا لا تجد استغرابًا في ذلك، وإنما شكل من حيوية الديمقراطية التي تتيح للإنسان أن يشكِّل حياته الخاصة بعيدًا عن تدخلات حكومية أو جهات أخرى، إنما تُترك للمجتمع أن يشكِّل نفسه بنفسه، على أن لا يتعارض ذلك مع قوانين البلد.

وهنا أذكر عندما التحقت بجامعة الكويت في عام ١٩٧٣م، لم تكن إلا طالبة واحدة أو عدد محدود يرتدين الحجاب في الكلية التي أدرس بها وكان زيها محل استغراب، ولكن الحجاب انتشر بعد ذلك وبدا زيًّا جميلاً ومقبولاً للجميع إلى يومنا هذا للأكثرية من النساء.. والملبس هو حرية شخصية كفلها الدستور.

ما كُتب ليس استعراض أزياء فترات من الزمن، ولكن تبيان مدى تأثير الفكر السياسي والثقافي على المجتمعات ومساهمته في تشكيلها حتى مظهريًا.

(١١)

إعادة الفهم ... لـ نصوص مقدسة

كثيرًا ما يمر على الكاتب أو على آخرين نصوص هي مقدسة سواء دينيًا أو اجتماعيًا لدي العامة، إلا أن تلك النصوص يجب إعادة فهمها وتفسيرها.

إعادة الفهم ليس بإلغاء النص أو رفضه، إنما إعادة فهمه من جديد أو تفسيره وفق عصرنا الحالي، السؤال: كيف ؟ وهل يعني ذلك أن نعيد فهم مثلاً آيات قرآنية مضى عليها ١٤ قرنًا أو ثوابت اجتماعية اعتادت عليها المجتمعات لقرون ؟.

أعتقد نعم... فإعادة الفهم ليس الإلغاء، إنما معرفة هل تلك النصوص تتوافق مع عصرنا الحالي، أو معرفة إذا كان البعض فهمها على صورتها النمطية ولا يريد أن يستوعب فهمًا آخر لها.

لهذا ما سأكتبه.. هو عرضٌ لما أرى أنه بحاجة لإعادة تفسير، وأنا شخصيًا غالبًا ما أحاول فهمه أو إعادة تفسيره، وأرى أن ما أدونه إنما هو فكر كاتب ليس إلا، يدونه لمعرفة آراء البعض بها، وهنا تأتي في ذاكرتي صورة دكتورنا بالجامعة وهو يقول : (إذا قرأتَ خبرًا أو مادة عليك أن تقرأ ما خلف السطور)، تلك الجملة

لفتت انتباهي حتى يومنا هذا؛ رغم أن اسم الدكتور غاب عن ذاكرتي وكان دكتورًا فاضلاً عراقي الجنسية.

لهذا فالتالي ما أرى أنه بحاجة لإعادة فهم أو تفسير أو حتى تصحيح.

▪ أولاً : ولا الضالين و المغضوب عليهم

في بعض كتب التفسير القديمة والحديثة تُفسَّر كلمة "الضالين" في سورة الفاتحة الآية التالية (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ) - سورة الفاتحة الآية ٧ - بأن الضالين تعني اليهود والنصارى، رغم أن النصَّ القرآني لا يبيِّن ذلك تحديدًا، ففي كتاب "زُبدة التفسير من فتح القدير" للأمام الشوكاني طباعة وزارة الأوقاف الكويتية عام ١٩٨٨م من مختارات الشيخ محمد سليمان الأشقر، فيفسِّر بأن (غير المغضوب عليهم) بأنهم اليهود، وكلمة (ولا الضالين) تعني النصارى... أما في كتاب "التفسير المبين" لمحمد جواد مغنية ط ١٩٨٣م، فلا يذكر أن تلك تعني اليهود أو النصارى.

ونرى أن هذا الفهم والتفسير هو اجتهاد بشري سابق قد لا يتوافق مع طبيعة عصرنا الحالي، حيث أن الشعوب يجب أن تتواصل مع بعضها بغض النظر عن دياناتها. وما أثر هذا

التفسير على مجتمعات يتعايش معها أصحاب الديانات الأخرى وفق دساتير تحفظ حقوق الجميع ولا تميِّز بين صاحب ديانة وأخرى.

▪ ثانيًا : رؤية الهلال

كل عامٍ يُثار الحديث عن رؤية الهلال، حيث يتحدد موعد بدء شهر رمضان أو حتى انتهاء الشهر، وهنا يُعاد موضوع هام وهو لماذا لا تُعتَمد المراصد الفلكية حيث قدرتها أفضل من الرؤية بالعين المجردة؟...

وفي شهر رمضان الأخير كتبتُ تغريدة في صفحتي بالتويتر حيث أرى أن الاعتماد على المراصد الفلكية أفضل، فلقد تقدم العلم وحطَّت المركبات على أرض المريخ، لهذا أجدى أن نستخدم المراصد والأسلوب العلمي؛ لأن العين المجردة قد تجاوزها الزمن.

وقد استهجن مغرد آخر هذا الرأي وقال أن الحديث واضح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غُمَّ عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين) رواه البخاري ومسلم. بمعنى أن الحديث يوجب صراحة على العين المجردة.

وهنا رددت عليه بأن الحديث حدَّد ذلك وهذا صحيح لا غبار عليه، إنما المخاطب هو أقوام كانوا يتعايشون في أوضاع غير أوضاعنا الحالية من تقدم تكنولوجي ووسائل اتصالات حديثة، لأن في السابق وحتى قبل نصف قرن كان هناك دخول شهر رمضان على الرؤية بالعين لكل منطقة، ولم يكن هناك اتصالات حديثة بين نواحي المعمورة، لهذا كانت العين المجردة هي الوسيلة الوحيدة المتوفرة.

ووفق أحاديث كبار السن في الكويت و"نَجْد" بوسط الجزيرة العربية، فإن الناس في السابق كانوا لا يعلمون هل حلَّ شهر الصوم، ويذكر الباحث "خالد سالم" وهو من أهل فيلكا بالكويت فيقول: (كنا في جزيرة فيلكا في الأربعينيات لا نعلم هل حلَّ شهر الصوم أو جاء العيد، وننتظر حتى الظهر أن يأتي مركب من الكويت ليبلغنا هل صامت الكويت، وفي أحيان لا نعلم بالعيد إلا عند منتصف النهار).

ولكن الآن تيسرت الأمور وهناك مراصد وتكنولوجيا متقدمة تعطي نتائج أفضل، لهذا انتفى الغرض من العين المجردة.. ولقد عرضتُ للمغرد الأنف الذكر آية في سورة الحج وهي (وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ). سورة الحج - الآية رقم ٢٧. ولو اعتمدنا على منطوق الآية المذكورة لكان السفر بالسيارات والطائرات محرمًا لأن منطوق

الآية يحدد الحج بالسير على الأقدام (راجلاً) مُشاةً أو على ظهور الجمال أو من كل فجٍّ عميق؛ ويُفهم أنه بواسطة السفن، لهذا هنا.. هل إذا لم تذكر وسائل النقل الحديثة يكون الحج بواسطتها مُحرَّمًا؟!.. طبعًا لا.

▪ ثالثًا: المرأة والمُحرَّم

كنتُ أستمع لحديث ديني عبر تلفزيون الكويت يُبث كل يوم جمعة، والبرنامج يقدمه الشيخ "محمد الطبطبائي" وهو عميد سابق لكلية الشريعة في الكويت حيث طبيعة البرنامج أن يسأل المتصل والشيخ يجيب في الأمور الدينية كالعبادات وغيرها، وفي حلقة ما سألت سيدة عن سفر المرأة بدون مَحْرَم، وقد أجاب الشيخ إجابة قاطعة حيَّرتني، وهي إن المرأة لا يجوز لها أن تسافر بدون مَحْرَم، وذكر حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر منطوقه .

واستغربتُ أنا شخصيًا الرد، لأن الشيخ لم يذكر كامل الحديث إنما بتر الجزء الأخير من الحديث والذي يتناقض مع الإجابة حيث حذف الشطر المذكور لمضمون بداية الحديث، فالشيخ ذكر التالي (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر إلا ومعها مَحْرَم) وهنا يدل على التحريم، ولكن عندما تذكر الحديث

كما ورد في صحيح مسلم فهو كالتالي (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة ثلاث ليال إلا ومعها مَحْرَم) والذي أفهمه من الحديث أنه يجوز أن تسافر المرأة بدون مَحْرَم إذا كان السفر أقل من ثلاثة أيام، أو في حديث آخر يوم واحد، وهنا نجد إشكالية بتر الأحاديث من أجل دلالة التحريم، فمعظم مدة السفر هذه الأيام تقل عن تلك الفترة.

لهذا السؤال، هل يجوز بتر أجزاء من أحاديث قيلت على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي كما يبدو أحاديث صحيحة وذُكرت في الصِحاح؟، أو هل أنا ككاتب فهمت منطوق الحديث خطأ؟.. هنا يجب إعادة النظر في قضية اقتطاع أجزاء من الأحاديث للدلالة على أمر ما يخالف الشرع، فلا يجوز أن نقول (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ) فقط بدون أن نكمل الآية (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) سورة النساء– الآية رقم ٤٣.

▪ رابعًا : أسماء ذات مدلول

هذه الأيام تجد البعض عندما يذكر اسمه أثناء حديث أو في الصحف أو بطاقته الشخصية فيأتي على شكل (فلان بن فلان) أو (فلانة بنت فلان)، مثلاً أن يكتب مقالاً ويذكر بقلم: "أحمد بن علي بن سالم"، وهنا قد يُفهم بأن استخدام كلمة بن أو ابن له دلالة

دينية أو صبغة لها معنى وتدل على تيار يتبعه أو نهج إسلامي، رغم أنني أعتقد أن استخدام كلمة "بن" أو "بنت" ليس لها معنى في وقتنا الحاضر، وقد تكون قبل قرن أو قرنين من الزمان جائزة وأحيانًا ضرورية، والسبب في ذلك أن في قرون سابقة كانت الأُسر لا تشمل فقط الأبناء من صُلب الرجل وهو ربُّ العائلة إنما أيضًا أرقاء عندما كان الرقُّ شائعًا في المجتمعات، لهذا تستعمل كلمة (ابن) للتفريق بين الابن من صلب الرجل أو غيره، فيُقال "عاصم بن زيد" وهو دليل على أنه ابن المذكور عاصم ومن صلبه، بينما يقال "عاصم مولى زيد"، وهنا يدل على رقيق مُشْتَرَى، وهو إثبات على أنه ليس ابنه إنما أحد أفراد أسرته، وكذلك يُقال "أمينة أَمة زيد"، وهكذا.

لهذا استخدام كلمة (ابن) لا معنى له في وقتنا الحاضر، حيث كل إنسان يُعرف باسم والده الحقيقي، وقد انتهى عصر الرق، وإن كان غير ممنوع أو محرَّم استخدام ذلك المصطلح، ولكن لا يقدم أي دلالة، ولا أعتقد أن له صبغة دينية.

▪ خامسًا : مشروعية إغلاق المحلات أثناء الصلوات

أذكر قبل سنوات طويلة أن تبَّنَّى احد أعضاء مجلس الأمة الكويتي مقترح إغلاق المحلات في عموم أسواق الكويت أثناء

الصلوات الخمس، ولكن المقترح لم يلقَ القبول، أو لم يُطرح للتصويت.

وهنا يدور التساؤل دائمًا : ما هي مشروعية إغلاق المتاجر أثناء الصلوات دينيًا ؟.. قد لا نبحث في ذلك وأمامنا آية صريحة في سورة الجمعة تقول (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ) سورة الجمعة الآية رقم ٩ ومضمون الآية صريح وهو أن إغلاق المتاجر لصلاة الجمعة فقط حيث يجتمع الناس لسماع الخطبة، أمَّا غير ذلك فأعتقد قد يكون اجتهاد أو عادة لا بأس بها لدى مجتمعات إسلامية.

لدينا في الكويت مثل شعبي يقول (اللي في قلبه الصلاة ما يخليها) بمعنى لا يتركها، لهذا جبل الناس بطبيعتهم على أداء الصلوات سواء في المساجد أو في البيوت أو على جوانب الطُرق بدون أن يجبرهم أحد على أداء الفروض الدينية.

من ناحية أخرى قد يكون إغلاق المتاجر وقت الصلوات ليس به ضرر اقتصادي في قرية صغيرة عدد سكانها بالمئات، ولكن عندما يكون في عواصم كبرى كالقاهرة أو الكويت أو الرياض فهو مُكّلِّف اقتصاديًا، أولاً لأن التاجر يريد أن يعوِّض فترة التوقف وتمديد فتح متجره لساعة متأخرة من الليل وحتى منتصفه كون الناس وخاصة العائلات لا يذهبون للأسواق إلا بعد صلاة العشاء مما يخلق ازدحامًا مروريًا لا معنى له.

الأمر الآخر هو أن إجبار الناس على الصلوات في المساجد في مناطق التسوق تدفع البعض من العمالة الهامشية وغيرهم إلى دخول المساجد والصلاة بدون وضوء، وهذا يتعارض مع قُدسية المسجد الذي لا يدخله إلا المُطَّهَرون، ودخول تلك الفئة بدون وضوء يؤذي مشاعر المصلين. وقد استمعتُ في أحد الأيام بأحد القنوات الإذاعية إلى دكتور جامعي أجرى دراسة بحثية على التلاميذ الذين يُجبرَون على أداء الصلاة في مسجد المدرسة حيث اكتشف أن الأغلبية يصلون بدون وضوء.

▪ سادسًا : الجاهل

ما زال على ألسنة الجميع في الكويت ترديد كلمة (الجاهل) على الأطفال حتى عمر المراهقة، بمعنى أن هؤلاء لا يفهمون، وهذا القول أو المصطلح ما زال مستعملاً إلى يومنا هذا رغم أن الزمن قد تجاوزه.

وهناك مثل شعبي آخر يتردد على الألسنة وهو(أكبر منك بيوم أفهم منك بسنة) وهذا المثل أعتقد تجاوزه الزمن بكثير ولم يعد مستساغًا استخدامه لكون المعرفة لم تعد محتكرة على الكبار بالسن، إنما العلم جعل الصغار عندهم قدرات ذهنية ومعرفة بما يحدث بالعالم أكثر من الكبار.

هذه الأيام أنت الأكبر سِنًّا تُصاب بالعجز وأنت يصعب عليك تشغيل جهاز الإرسال التلفزيوني، لهذا تبحث عن أصغر طفل بالعائلة أو شاب ليحلَّ المعضلة، ويتمكن من تشغيله، أو إيجاد قناة تلفزيونية تبحث عنها، أو تطلب من ابنك الذي يصغرك بعقود أن يعلِّمك كيف تستخدم هاتفك النقال، أو تطلب من ابنك الصغير أن يحجز لك تذكرة سفر أو فندق على النت.

نعم أنت الكبير تُصاب بالإحباط وأنت تبحث عن الأصغر سنًا لمساعدتك، وهذه سُنَّة الحياة، بينما قبل عقود كان الكبار هم المُنْقِذ والذين يعرفون كل شيء نتيجة تراكم الخبرات في حياتهم.

لكن الآن ولَّى ذلك الزمن فأصبح الصغار هم من يتمكنون من التعامل بسهولة مع منتجات الحضارة الحديثة التي تتقدم بسرعة البرق، فيقال إن ما حدث من تقدم عالمي حضاري وتكنولوجي وعلمي بعد الحرب العالمية الثانية يعادل ما حدث من تطور خلال ٣٠٠٠ آلاف سنة قبلها.

لهذا أصبحت أمثالنا كفكر قديم نتعامل به كجزء من التاريخ، وما زال البعض منا يتعامل مع تلك الأمثال والأقوال بدون أن يدري، رغم أننا يجب أن نعيد فهمه ونؤمن أن الزمن تجاوزنا بكثير وتركنا خلفه.

▪ سابعًا : الحدود

كثيرًا ما نسمع أو نقرأ مطالبة البعض بتطبيق الشريعة، ويقرِنون ذلك بقضية تطبيق الحدود وأنها الحل الأنجع لحل الكثير من مشاكلنا؛ أو حتى مشاكل العالم.

وتُقْرَن الحدود دائمًا بقطع اليد أو الجلد أو غيرها، وأنا كثيرًا ما أتساءل: لماذا يكون فهم القرآن هو فهم نص ثابت لا يتغير؟، فبعض النصوص كُتِبتْ لزمنٍ لم نعشه، أو هي لأقوامٍ كانوا يتعايشون في أوضاع تختلف عن مجتمعاتنا لهذا تمَّتْ مخاطبتهم بما يعرفون، فعندما حُدِّدت الحدود إنما حُدِّد لمجتمعاتٍ وفق أوضاعها المتعارف عليها، ولكن مؤكد إن تُرِك للبشر وضع عقوبات وفق تطور المعطيات عبر السنين، فلا يعقل أننا كمسلمين أن نلتزم بما ورد في القرآن في الحرب كما ذُكر في الآية (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ) سورة الأنفال الآية ٦٠.

فهل نلتزم بأن نُحارِب بالخيل مثلاً ؟.. أعتقد لا.. إنما ما ذُكر هو الوسيلة الشائعة في ذلك الزمان للحرب والدفاع عن الأوطان والأعراض.

لهذا عندما يرَّدِد البعض بقطع اليد، فقد تكون عقوبات غير رادعة كون السرقة في أيامنا هذه لم تعتمد على اليد، إنما بإمكانك وأنت في بلدٍ ثانٍ تستولي على مبالغ بالآلاف أو أكثر من ذلك بضغط زر على جهاز هاتفك النقال، ناهيك لو قطعتَ يد سارق بإمكانه أن يستبدلها بيد صناعية، أو كما نسمع في هذه الأيام تطور أساليب الغش والسرقات، حيث سجين متواجد بالسجن المركزي ويدير شبكة مخدرات إذا توفر بيده هاتف نقال وبإمكانه أن يحوِّل من حسابه مبالغ لآخرين، وبالإمكان عبر فقط بالصوت أو النظر للوحة الكمبيوتر تفعيل تعليمات بنقل أموال أو غيرها، ناهيك أن نشر محتوى كتاب أو بحث له براءة اختراع أو فقرة من كتاب أو حتى شريط سينمائي؛ إنما هو سرقة.

هنا ما نعنيه أن أشكال الجرائم تطورت بشتى الوسائل والسُبل ولم تعتمد السرقة على الاستيلاء على حرز ما باليد كما بالسابق كأن تسرق جملاً أو سِوارًا من ذهب أو حتى قطعة قماش، إنما كل شيء تطور بما لا يخطر على بال إنسان، حيث بإمكان شخص ما سرقة أسهم بالبورصة قيمتها ملايين عبر هاتفه النقال.

إذًا قضية قطع اليد أو حتى القصاص؛ وهو الإعدام بالسيف؛ قد تجاوزها الزمن، فإن كان السيف هو الوسيلة في الزمن الأول لإعدام إنسان فإن هناك من وسائل حديثة أخرى بالإمكان أن تأخذ مكان السيف وتحقِّق نفس الغرض.

ونأتي للجَلد، وهو من الحدود، ورغم أن الجَلد كعقاب منصوصٌ عليه في شريعتنا، لكن نرى إنمَّا شُرِّع لأقوامٍ أغلبهم أُميِّين لا يعرفون النُظم ولا القوانين، وليس هناك وسائل إعلام تبلِّغهم بما هو الخطأ وما هو والصواب، لهذا كان الجَلد وسيلة مقبولة ليكون المُعاقَب عبرة للآخرين.

لكن الزمن تغيَّر، والآن في مجتمعات كثيرة هناك أغلبية متعلمة تقرأ وتكتب؛ وليس قبل نصف قرن من الزمان، وهناك إعلام يبلِّغ الناس بالقوانين ويرشدهم، لهذا من الأجدى استبدال هذه العقوبة، أو قد تمَّ استبدالها في أغلب المجتمعات للتوافق مع العصر، وهناك عقوبات قد تكون أجدى وأنفع منها الحبس لفترة، والغرامة والتشهير عبر الصحف، أو أداء خدمة للمجتمع، أو حتى السجن داخل المنزل وفق أساليب تكنولوجية حديثة.

▪ ثامنًا : الصِّور

قبل زمننا هذا بنصف قرن كان هناك قول شائع لدى الجميع أو البعض ما زال يؤمن بهذا: أنَّ الصورة حرام، وهذا رجوعًا لأحاديث منها: (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال الله تعالى: ومن أظلم ممن ذهب

يخلق كخلقي، فليخلقوا ذرة، أو ليخلقوا حبة، أوليخلقوا شعيرة) أخرجاه.

ولهما عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهُونَ بِخَلْقِ اللهِ).

ولكن الفهم الملتبس والمغلوط لها قد تسَّبب بتخلفنا عن ركب الحضارة، حيث أصبحت الصورة هي أساس أي تطور تكنولوجي، ولم يعد ذاك التحريم مُبرَّرًا، فالتحريم هو تحريم تجسيد الشخص لعبادته، وهذا انتفى لكون الناس لديها عقول ولم تعد تعبد أصنامًا.

ونذكر في الستينيات في الخليج حيث الأوراق الثبوتية للنساء بدون صورة وبعض الناس قد حرم نفسه من التنقل أو السفر لكونه لا يريد أن يستخرج جواز سفر وبه صورته الشخصية.. وهذا أيضًا ربط متصل مع الفنون التشكيلية، لهذا الكثير من أجواء الحياة الاجتماعية في عالمنا العربي في مصر والشام في القرن التاسع عشر رُسمت بيد رسَّامين غربيين، وامتنع المسلم عن رسم أحوال مجتمعه لكون الرسم مُحرَّمًا، وهنا فقدنا الكثير من أجواء حضارتنا لسبب أو لفهم مغلوط.

▪ تاسعًا : الوصية الواجبة

كما نعلم أن من تقسيم التركات للمتوفى أن أبناء الابن المُتوفى قبل والده لا يرثون؛ هذا وفق الشريعة، وهناك مثل شعبي في الكويت متداول قديمًا فحواه (اللي يموت أبوه قبل جده يلطم على خده)، لهذا عندما يُتوفى رجل ثري فيرث جميع أولاده الذكور والبنات الأحياء ومن يستحق، ولكن لا يرث أبناء أحد أولاده المُتوفى قبله ويصبحون فقراء تجوز الصدقة عليهم.

لهذا يُقال أن حادثة وقعت في الكويت في الأربعينيات حيث كان رجل يعمل مع والده الثري وهو مشارك بتنمية الثروة، ولكن تُوفي هذا الرجل؛ وهو الابن، وبعد ذلك تُوفي الأب، لهذا وفق تقسيم التركات لا يرث أبناء الابن المُتوفى حسب الشرع ويصبح أيتامه فقراء، رغم أنه شارك في صُنع الثروة.

يقال إن هذا الأمر كان يخلق إشكالاتٍ ونزاعاتٍ بين العائلة الواحدة، فإخوان أغنياء وأيتام أخ فقراء، لهذا الشيخ "عبد الله السالم" حاكم الكويت رأى فيما بعد أن يضع حلاً لهذا الأمر الذي أصبح يُحدِث انقسامًا بين الأُسر لكون الثروات ضخمة وليس كما في السابق، وتم إيجاد اجتهاد معمول به في مصر حيث طُبقت الوصية الواجبة، بمعنى أن يرث أبناء الابن المُتوفى بما لا يزيد على الثُلث، وطُبقت في الكويت من الخمسينيات إلى يومنا هذا، وحفظت الكثير من الأُسر من التشرذم.

▪ عاشرًا : الاختلاط والخِّلوة

يتردد بين الناس كلمة "الاختلاط" وربطها بمفهوم شرعي وهو عدم اختلاط الرجال بالنساء، وأنَّ هناك دلالة بالتحريم، رغم أن كثيرًا من العلماء يؤكِّدون أن لا وجود لكلمة "اختلاط" كمفهوم شرعي، إنما هي مصطلح جديد، وأن ما ذُكر كمصطلح شرعي هو "الخِّلوة" وهي مُحرَّمة، وتعني خِلوة الرجل مع امرأة أجنبية في مكان واحد بعيدًا عن أعين الناس.

وهناك دلالة في حديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم: (أَلا لا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلا كَانَ ثَالِثُهُمَا الشَّيْطَانُ) - أخرجه الترمذي والنسائي من حديث عمر رضي الله عنه - وما ذُكر هو أن يختلي رجل بامرأة أجنبية بمفردهما في مكان مغلق وهذا يختلف عن اختلاطٍ في مكانٍ عام.

لهذا نجد أن خلط المفاهيم وتغيير المُسَّميات عمدًا إنما يساهم في تقديم رؤى عن الإسلام غير صحيحة، فنحن نعلم أن الرسول كان يجتمع مع النساء في مكان عام عند صُلح الحديبية، وأن عند الصلاة تكون النساء بالخلف في المسجد وليس في مكان منعزل وليس بينهما عازل، وهناك روايات عن امرأة تصحِّح خطاب الخليفة عمر.

إذًا الاختلاط مشروع، ولكن كل أمر مشروع بالحياة له ضوابط وقوانين، وبدون تلك الضوابط والقوانين يصبح لا مشروعية له ويكون هناك انحراف وسلبيات.

مؤلف هذا الكتاب سيحكي تجربته مع الاختلاط من سنوات الدراسة الأولى حتى التقاعد، ففي عام ١٩٧٣م تركتُ الدراسة الثانوية للالتحاق بجامعة الكويت كطالب بكلية الآداب، وكان الالتحاق بداية صدمة حضارية لي ولأقراني، فالمدرسة الثانوية التي كنت أدرس فيها غير مختلطة فكل طاقم التعليم من الذكور من الناظر حتى الطالب، لهذا كان الجميع يعيش في جوٍّ مختلف فتسمع كلمات نابية بين الطلبة ونأتي للمدرسة بزي غير مرتب، وإذا أتيحت لطالب ما أن يقفز من أسوار المدرسة فتعتبر تلك بطولة، ناهيك عن المشاجرات التي تحدث بين الأولاد بسبب وبدون سبب سواء في ساحة المدرسة أو خارج أسوارها عند الانصراف أو عند (الهدة) كما نسميها.

ولكن عندما التحقنا بجامعة الكويت، وهجرنا مقاعد الدراسة الثانوية، وجدنا الجو هنا مختلفًا؛ حيث هناك اختلاط فعلي، بمعنى الهيئة الإدارية من النساء والرجال، وهناك أساتذة رجال ونساء وهناك طالبات، وأنت تسير في الممر تسير بجانبك أو تجلس بجانبك في المكتبة، لهذا كان علينا أنا وأقراني أن نكون مؤدبين بمعنى أن نحترم المكان، لأن هناك جنسًا آخر، لهذا كان كل

واحد منا يمشي وكأن على رأسه الطير، وأصبحنا مهذبين ولا نرفع صوتنا، وأن يكون ملبسنا نظيفًا وبكامل الأناقة والتهذيب، ونخجل أن ننظر لفتاة زميلة خشية أن يُفهم أمر آخر.

لهذا تعلمنا من الجو المختلط أكثر مما تعلمناه من الكتب أو من نصائح هنا وهناك، بل أن هذا الجو ساهم لعدد من أقراننا الاقتران بزميلاتهم في الجامعة، وأعرف العديد الذين كونوا أُسرًا صالحة ولديهم أحفاد وعاشوا تجارب زواج ناجحة حتى تاريخه.

أما الحياة العملية، فقد عملت من عام ١٩٧٧م وحتى عام ١٩٩٨م بمؤسسات أهلية، بمعنى في القطاع الخاص، نظامها مختلط، وكانت وظيفتي مديرًا لإدارة شؤون الموظفين، لكن العمل بهذه الشركات له نظام يحكم العلاقات بين الموظفين وصاحب العمل، ومن يخرج عن النظام تطَّبق عليه إجراءات تأديبية، ومع هذا لم نجد أي إشكالية في الجو المختلط، إنما زمالة عمل ليس إلا، يحكمها القانون والنظام.

ولم تمر عليَّ إشكالات من الاختلاط إلا ثلاث حالات أذكر إحداها أن موظفة اتهمت مديرها بالتحرش اللفظي، وقدَّمت ضده شكوى بالمخفر، وحُبِس المدير ليومٍ واحد، وعندما قمتُ بالتحقيق معها بصفتي مسؤول بشؤون الموظفين، حيث قالت صراحةً إن المدير لم يتحرش بها، إنما زوجها أجبرها أن تتهم المدير

بالتحرش كون المدير يضغط عليها بالعمل، وقمتُ بالتحدث مع زوجها الذي اعترف بالحقيقة وتنازل عن الشكوى في مركز الشرطة قبل أن ترفع القضية للنيابة.. أما الحالات الأخرى فكان هناك سوء تفاهم ولم يكن تحرشًا إنما حُلَّ في حينه.

بمعنى أن العمل في جو مختلط هو وضع طبيعي، كون الشركات تحتاج الرجال والنساء، فهناك مِهنٌ النساء أقدر عليها، ونرى ذلك في البنوك، فأغلب الوظائف هي خدمات مالية مع الزبائن، والنساء أقدر على تلك المِهن.

عمومًا، لا نعني أن جو العمل المختلط بدون سلبيات، ولكن هو مماثل لأي نشاط آخر، ولكن لو أننا فكَّرنا بالسلبيات فقط؛ أو ما نعتقد أنها سلبيات، فهذا يعني أن نقصر الوظائف على الرجال ونحصر النساء في مهن محددة كالتعليم أو الطب، وبالتالي نحجب فرص كثيرة عن بنات البلد في قطاعات أخرى، وهنا يشغل الوظائف أجانب من دول مختلفة، وبهذا يحوِّلون كل شهر الملايين لدولهم، وكان من الأجدر أن تحتل هذه الوظائف بنات البلد، وبهذا تبقى أموال كثيرة داخل الوطن وتخفض نسبة البطالة التي تشهدها بعض البلدان، وخاصةً في محيط النساء.

▪ أحدَ عشر : العزاء

في الكويت عادة حسنة، وهي قيام الناس جماعات وفرادى بالمشاركة بالعزاء والقيام بواجب العزاء لثلاثة أيام، وهي عادة حسنة تساهم بالتخفيف على أهل المُتوفى، وبذلك تشاطرهم الأحزان.

وكبار السن من الكويتيين يقولون إن هذه العادة غير متعارف عليها قبل الخمسينيات، حيث كان العزاء في المقبرة فقط، أو إذا التقيتَ أحدًا من أهل المُتوفى في طريق، وهذا وفقًا لما اعتاد عليه المسلمون.. ولكن بعد ذلك نتيجة تباعد العمران واتساع رقعة البلد، فقد أصبحت لثلاثة أيام، في المقبرة عند الدفن وبعد ذلك في منزل أو ديوان أهل المتوفى، ويكون نظام العزاء يوميًا من الساعة الثامنة صباحًا وحتى صلاة الظهر وبعد ذلك من بعد صلاة العصر وحتى صلاة المغرب، حيث يصطف عددٌ من أهل المُتوفى لتقبل العزاء.

ولكن في الفترة الأخيرة بدأت أصوات تشعر بأن الوقوف لثلاثة أيام مُتعِب لكبار السن، ناهيك أن البعض يتركون وظائفهم ويقومون بالتعزية صباحًا متخلفين عن مهامهم الوظيفية في الدولة، كذلك إعلانات التعازي في الصحف تكلِّف الآلاف بالإمكان أن توظف هذه المبالغ لأعمال خيرية.

لهذا بدأت بوادر شخصية منذ عام ٢٠١١م من البعض بكتابة وصية أن يكون العزاء ليوم واحد، وذلك لعدم إشغال الناس وتركهم لمشاغلهم، وكان قريبٌ لي فعل، رحمه الله، ونُفذت وصيته، وفي عام ٢٠١٢م أيضًا أوصت الداعية سعاد الولايتي، رحمها الله، أن يكون العزاء عند وفاتها في المقبرة فقط، ونُفذت وصيتها، وكذلك فعلها رجل كويتي آخر في نفس السنة، وأعرف أشخاصًا كتبوا وصايا بأن العزاء عند الوفاة ليوم واحد فقط.

وعندما نعود للسُّنَّة، فنرى فتوى الشيخ بن باز تقول: (هذا العمل ليس مطابقًا للسُّنَّة ولا نعلم له أصلاً في الشرع المطهر، وإنما السُّنَّة التعزية لأهل المصاب من غير كيفية معينة ولا اجتماع معين كهذا الاجتماع، وإنما يُشرع لكل مسلم أن يعزي أخاه بعد خروج الروح؛ في البيت أو في الطريق أو في المسجد أو في المقبرة، سواء كانت التعزية قبل الصلاة أو بعدها، وإذا قابله شُرِع له مصافحته والدعاء له بالدعاء المناسب مثل "أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وجبر مصيبتك").

وهنا نرى أن هذا ما كان معمولاً به في الكويت سابقًا حتى الأربعينيات، حيث في تلك الأيام الأرزاق غير مضمونه يوميًا بمعنى أن صاحب المحل أو العامل بالبناء وغيرهم يتحصل على رزقه يومًا بيوم، لهذا يصعب عليه الوقوف في العزاء لثلاثة أيام، وهنا الأمر غير مُبرَّر، فقد يتسبب بقطع الأرزاق.. ولكن مع

تغير الأحوال للأحسن منذ الخمسينيات ودخول الناس في وظائف حكومية برواتب شهرية وقد تكون مضمونة، تغيَّر الحال فأصبح العزاء لثلاثة أيام.

لهذا نرى المجتمع أصبح يغيِّر نفسه وفقًا للظروف، وليس هناك قوانين تنَّظم الأمر، إنما أعراف يخلقها الناس ويعدلونها وفقًا للأحوال والظروف.. وكان لتغير وضع المجتمع اقتصاديًا وتباعد الناس بالسكن عامل في جعل العزاء لثلاثة أيام.

إلا أن البعض الآن يعتقد أن ثلاثة أيام قد تكون منهِكة لأهل المُتوفى، إضافة إلى إشغال البعض عن مهامه الوظيفية في الوزارات وتعطيل مصالح الناس، وأعرف شخصيًا عدة أشخاص أبلغوا معارفهم أن يكون العزاء بالنسبة لهم عند الوفاة يوم واحد فقط، وذلك لرغبتهم بعدم إشغال الناس.

▪ اثنا عشر : قتل المُرتد

هناك تضارب لدى بعض المسلمين، هل القرآن الكريم هو المَرجِع ؟ ولكن ما هو الحل إن تعارض أمرٌ ما مع أمرِ إلهي ؟ فمثلاً هناك تضارب بين نصٍّ في القرآن الكريم وحديث نبوي... مثلاً، في القرآن الكريم آية صريحة في سورة الكهف الآية ٢٩: (وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا

لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاء كَالْمُهْلِ...)

بينما هناك حديث صحيح هو قول النبي صلى الله عليه وسلم : (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والتارك لدينه المفارق للجماعة) رواه البخاري ٦٨٧٨ ومسلم ١٦٧٦

هنا لماذا يعتمد البعض الحديث ويهمل بتعمد الآية الكريمة؟.. هنا محل استغراب.

أنا أرى أن ترك المرتد يكفر أشد عقوبة من القتل، لماذا ؟.. لأن الردة عقوبة حياتية شنيعة، فإذا كان الإنسان بدون دين فهو بدون دستور أخلاقي يسير حياته، لهذا يعيش في أزمة نفسية فلا مرجع له ولأسرته بالحياة، مما يقود إلى طريق مُربِك أو حتى الانتحار وارتكاب معاصي كثيرة لا يعرف أنها تؤدي للتهلكة والضياع.

(١٢)

أهل الخليج .. وتيارات الفكر الإسلامي السياسي !!

على أثر بروز التيارات الدينية ومنها الإخوان ووصولهم لسُدَّة الحكم في بعض الدول العربية بعد الربيع العربي، فقد أثار ذلك بعض دول الخليج ومنها الإمارات، حيث هناك اتهام رسمي لعدد ممن ينتمون لتيار الإخوان بتهمة تغيير نظام الحكم، وكان يدور هناك تساؤل في صفحات التواصل الاجتماعي وكذلك في قنوات أجنبية: هل فعلاً ذلك التيار خطرٌ على بنية الدول الخليجية؟..

لهذا كان لي مداخلات عبر تلك الصفحات وكتبتُ أن هناك فعلاً تخوفًا للأسباب التالية:

أولاً : نحن لا نتحدث عن تيار سياسي مدني، إنما سياسي ديني، بمعنى أنه تيار ديني لديه منهجية يريد أن يعتمدها، وهذه المنهجية غير واضحة المعالم، كذلك عندما تعود لشعار هذا التيار وهو شعار صدامي حيث يبرز في الشعار الأصلي (رسم سيف وكلمات آية "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة") وهذا شعار حرب ولا يتأقلم مع النهج المدني وشعوب تنشد السلام والمحبة.

ثانيًا: نحن لا نتحدث عن تيار الإخوان فقط، فهناك تخوف من التيارات الدينية في عالمنا العربي، وهذا التخوف لا نبحث عنه في كتب التاريخ، إنما ظاهر للعيان في تاريخنا الحديث حيث أغلب هذه التيارات قد تستبعد الحوار وتستخدم العنف إن لم تحصل على مرادها بالكامل.. وهنا نوجز بعض الأحداث التاريخية المعاصرة وهي كالتالي:

- عندما خرج السوفييت من أفغانستان دخلت فرق المجاهدين الإسلاميين إلى "كابول"، وكان الجميع يتوقع أن محنة الشعب الأفغاني قد انتهت، لكن ما حدث هو أن حصل بين الفِرق الإسلامية قتالٌ عنيفٌ أكل الأخضر واليابس، ولم يتوقف إلا بدخول فِرقة إسلامية جديدة اسمها "طالبان" تدَّعي أنها تمثل الإسلام الحقيقي.

- عندما دخلت "طالبان" كابول لم تجلس على طاولة المفاوضات مع من يخالفها، إنما كانت تحاول القضاء على الجميع؛ ومنهم من قاتل السوفييت مثل "أحمد شاه مسعود" في الشمال، حتى قضت عليه بأن أرسلت إليه اثنين من العرب وتمت تصفيته.. وحاولت "طالبان" أن تقدِّم نموذجًا لا يتطابق مع الإسلام المعروف وهو منع النساء من العمل ومن الدراسة حيث لم يتبقَ للنساء إلا مهنة واحدة وهي التسول.. كما منعت التلفزيون والراديو، بل وحددت طول لحية الرجال، وأتاحت لفرق أخرى خارجية العمل داخل

أراضيها بحرية منها "القاعدة"، حيث كان نتيجة ذلك ضرب أبراج أمريكا بالطائرات، وكان نتيجته احتلال أفغانستان بالكامل وكذلك العراق.

- مثال آخر عربي، عندما اعتمد "النميري" في السودان النموذج الإسلامي وأراد تطبيق الشريعة الإسلامية على الجميع ومنهم المسيحيين من أهل الجنوب، قاد ذلك لحرب مدمرة ساهمت بتحرر جنوب السودان المسيحي وتقلص مساحة السودان هذا البلد العربي.

- في الصومال حربٌ لعقودٍ أكلت الأخضر واليابس، وتمكن فصيل إسلامي من السيطرة على البلد ليظهر فصيل إسلامي آخر وهو فصيل "الشباب المسلم" ويحاول السيطرة، ويحدث تدخل أجنبي لمساعدة فصيل على آخر، وكل فريق يقول: أنا أمثل الإسلام، بينما أحوال الناس من تدهور لتدهور، ولا تخفى الأوضاع على أحد.

- النموذج الأهم والذي يمثل الإسلام السياسي هو الحكومة الإسلامية في إيران وهي تمثل تيارًا دينيًا سياسيًا مذهبي لم يكتفِ فقط بتأسيس دولة، إنما أراد أن ينشر المذهب خارج الحدود عبر تصدير الثورة، وليومنا هذا نشاهد ما حدث بالعالم العربي والعالم من ما تركه هذا التيار الديني السياسي المذهبي في إيران

والعراق ولبنان وسوريا والخليج من إيقاظ فتن مذهبية لا تعرفها المنطقة، وحروب ونزاعات لا نعرف نهايتها، والثورة الإيرانية الإسلامية لم تكتفِ بإقصاء المخالف معها من الليبراليين والعلمانيين، إنما حتى من الإسلاميين، واتبعت الخط المتشدد الذي جعلها في نزاع مع العالم أجمع.

- في الكويت لدينا تيار الإخوان، وهذه الأيام يتحركون وفق الغرور الناجم من فوز الإخوان في مصر، رغم أن تيارهم هناك فشل، لهذا هناك شعور لديهم بأن تحركهم قد لا ينجح، لهذا التفوا نحو القَبَلية والاندماج معها علَّها تنقذهم، وهذا نهج محفوف بالمخاطر.

وأخيرًا، أليس من حق أهل الخليج التخوف من تيارات دينية سياسية هي مختلفة فيما بينها من جهادية وإخوانية وسلفية وصوفية وشيعية مذهبية ؟.. التخوف هو أن تعصف المحن بمجتمعات الخليج المستقرة منذ أكثر من نصف قرن، وخشية إن وصلت إحداها للحكم هنا أوهناك أن تتقاتل مع الأطراف الأخرى من نفس النهج وتُقصي الآخرين وفق أفكار مُعدَّة سلفًا... وأمام الأعين ما يحدث من نزاعات في دول الربيع العربي من صِدام بين التيارات الدينية وغيرها عند كتابة الدساتير، ولا نعرف نهاية ما يحدث حتى إلى يومنا هذا، فهناك إخفاق حتى في الاتفاق على دستور محدد يضمن حقوق كافة أطياف المجتمع.

التخوف مُبرَّر.. حتى أن إحدى القنوات الأجنبية ذكرت بأن الربيع العربي تحوَّل إلى "خريف إسلامي".



تمَّت مادة الكتاب

المؤلف في سطور

- كاتب وروائي كويتي ، من مواليد الكويت، ١٩٥٤م
- ليسانس آداب جامعة الكويت، ١٩٧٧م
- عضو رابطة الأدباء
- الإصدارات الأدبية :

- مناخ الأيام : مجموعة قصصية. ١٩٨٨م
- ليالي الجمر : مجموعة قصصية. ١٩٩١م
- عثمان وتقاسيم الزمن : مجموعة قصصية. ١٩٩٤م
- زمن البوح البدايات : رواية . ١٩٩٧م
- مساحات الصمت : رواية . ١٩٩٩م
- الأرجوحة : رواية . ٢٠٠٢م
(تحولت لمسلسل تلفزيوني من ٣٠ حلقة)
- مساءات وردية : رواية . ٢٠٠٤م
- زمن البوح التحولات : رواية . ٢٠٠٩م
- اختطاف : رواية . ٢٠١١م

• كتب بحثية وتوثيقية :

- مسافات الحلم : سيرة وثائقية. ٢٠٠٥م
- الكويت والزلفي.. هجرات وعلاقات وأُسر ج١ وج ٢ :
الدار العربية للعلوم، بيروت ٢٠٠٩م
- حديث الديوانية : أفاق للنشر، الكويت ٢٠١٢م
- بين الصلاتين و مسجد مول : مقالات
شمس للنشر والإعلام، القاهرة ٢٠١٤م

- البريد الإلكتروني : alhamad225@hotmail.com
- حساب تويتر : @HAMAD-ALHAMAD



(+2) 01288890065 /(+2) 02 27270004

www.shams-group.net